

المنهج الإعرابي وتحليل الخطاب - المفهوم والإجراء

**The Parsing Method in Arabic Language and Discourse Analysis the
Notion and the Procédure**

الجمعي بولعراس

Al-Jemai Boulaares

قسم اللغة العربية، كلية الآداب واللغات والعلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة تبسه، الجزائر

بريد الكتروني: boulaares_djemai@yahoo.com

تاريخ التسليم: (٢٠٠٩/٣/٢٣)، تاريخ القبول: (٢٠١٠/١/٢٧)

ملخص

الإعراب الذي نريد أن نبيّن مفهومه، ليس تغيير أو آخر الكلم لاختلاف العوامل الداخلة عليها لفظاً أو تقديراً، ولا ما جيء به لبيان ما اقتضاه العامل في حركة أو حرف أو سكون أو حذف، إنما نريد بعلم الإعراب ذلك المعنى المشهور بين المشتغلين في علوم العربية من أنه تحليل لساني للخطاب العربي، أو ذلك المنهج الذي غايته تصوير مختلف الأبواب النحوية التي يتكلم بوساطتها الفكر، وكذلك إدراك العلاقات بين عناصر الجملة للوصول إلى المعنى، حيث المعاني المعجمية للمفردات لا تؤدي إلى فهم جملة من الجمل، وهذا المعنى هو المقابل لـ: "Linguistics analysis or parsing".

Abstract

The "Parsing" presented in this study is not a change of the words' ending by the various factors which make verbal impact on the words composing the sentence, it is not the need of these factors which are manifested as inflections or letters or omissions. We want to say that "the parsing" is the famous meaning known for specialists in the Arabic language, they define it as linguistic analysis of the sentence, it is a method that indicates the functions performed by words or groups of words, so it is the analysis of a sentence. (This analysis is called logical). From the syntactic point of view, the totality of words which constitute the sentence is not a pure agglomeration of elements or cluster together

(in the mathematical sense). In the whole, if we do not add any particular structure; the relation of the element to the whole is identical for all elements. Mean while, the syntax defines certain relationships between elements of the sentence and its relational totality, such as two distinct elements are mostly in a different relationship vis-a - vis the total sentence (one is subject for example, the other is complementary). This concept of "parsing" is said "linguistic analysis" in English. In an other sense, the "parsing" is presented as a single index of exploration of the functions of the words in some studies. Similarly, it was not considered as a method of interpreting the speech. We confirm in this study that the "Parsing" is a dependent method as grammar. The relationship between the two is considered the drug for a disease. It is also known as "practical grammar". This concept that we present was not treated in linguistic studies , because it was not given its philosophical rules by elder and even temporary linguists. Our notion is also essential to the description or interpretation of the Arabic language, because it bases the concept of parsing and provides rules and laws necessary for this method. This study responds to the orientation of recent science and modern linguistics which saw a great development, the scientists today are studying the grammar of the Arabic language which a new method, and they try to develop this research for the advancement of human sciences.

الإعراب: المنهج والطبيعة اللغوية

منطق العربية التواصلية قائم على باطن دلالاتي رمزي، تحيي فيه القضايا النصية ممثلة في حمولات معنوية هي دلالات التمثيلات اللسانية ومنها الحركات الإعرابية، التي تنم عن الكفاءة اللغوية. التثبيت الذي ترتسم فيه العلاقة التسلسلية الفونيتيكية ممثلة في المظاهر الفيلولوجية ينبئ عن عبقرية لغة صرحها أحداث الطبيعة في التمثيل الصوتي من رفع ونصب وجر في التكوّن والتمثل والحك، حيث يجري فيها الإيقاع بالسيرورة الدليلية داخل الأكوان الممكنة الموجودة والضرورية، وتبرهن عن حالة متواصلة للوجود الإنساني إلى غاية النضج الكيفي، ووجود الواقعة الكيفي الإيجابي بالتمكن الفعلي، ووجود القانون هو الذي سيرهن عنه إعرابيا في محاولة الفهم، بملاحظة ما يتأسس عن استقراء واع لصياغة الفكرة، وذلك في استرجاع تكويني لها، حيث يعمل الإعراب في هذا الجسم على أن يجعل المادة في بوتقة تتحل فيها المعطيات المرصودة، وذلك بالنظر إلى الكيفية والإضافة البلاغية البيانية التفسيرية، ثم رسم بياني لهذا

المعطى في تمثلات الصياغة للتجربة المعطاة كذلك، التي قوامها التمثيل اللساني وهو موضوع المقولات البشرية.

نعمل داخل العمل الإعرابي على استيعاب التشعبات ومستويات مجاري التفاعل الخطابي العربي، في تنسجه الفردي والجماعي والتأثر الزماني الآني والتطوري، أي ما يعبر عنه بالدياكروني والسايكروني، لأن قضية الوسم ظاهرة ظلت تلازم العبارة القياسية في اللسان العربي والنص المقدس بالضبط، المغلق المسجون في بوتقة اللغة بكل كياناته السياقية اللغوية التركيبية، المتواصلة بالروابط الإحالية المختلفة، مما جعل مبرر التفسير البياني الفونيتيكي له سمة غالبية تسيطر على إطلاق تعميمي على خاص، كاد أن يكون الضرب المثالي في البحث والتصنيف (كثير من المصنفات النحوية سيطرت عليها فكرة التصنيف حسب الحركة فهناك باب المرفوعات والمنصوبات والمجرورات وقس على ذلك)، والعلة المباشرة في التحليل التي تستفهم التجربة في سياقاتها المختلفة.

المنطقية التي تحتكم لها الدلائل الفونولوجية التي منها الحركات الإعرابية وغيرها (معجمية، صرفية، تركيبية) في الصناعة والتنوع اللساني هي التي نريد أن نقف عندها في الجسم المعطى منطقياً وصورياً، لأننا نعتبر الكشف القائم على معطى فونولوجي ينسّق في كثير من الأحوال الخطابية، بل حتى في النص ذاته الذي يفترض فيه ترجمة لسانية تلفية لصور بصرية مثلاً، أو إثارة لفكرة التمثل السيميائي للطبائع التواصلية البشرية في مختلف الإيماءات، التي توحي بدلائل معنوية تجسدها السيرورة الخطابية، المجبرة والمستغنية في الوقت نفسه عن التمثلات الفونولوجية في إنجاز العبارة المتكلم بها، حيث تستقيض بل تعين على قوة التبليغ المطروحة في هذا المعنى البصري أو الحسي (لغة الحواس والإشارات الإنسانية ولغة الطبيعة مثلاً).

فالقارئ للنص القرآني ينتفض للعبارة وبنائها لمجرد الصور الذهنية المرتسمة، لأنها تستقطب شحنات سيميوزية (Semeiosis) تقلص المقولات الرئيسية في نسق صوتي، وتكهرب وتدغدغ الحس اللغوي في مستوى الفهم، حيث إن التماس الذي تتعالق فيه المدارات المهيجة للترابك والتفاعل في الكلمات تتمفصل فيه المعالجات الدلالية المعجمية، بل تفقد فيه في بعض المناسبات روحها الذوقي المنطبع عنها قبلياً، لتتجلى في مظهر سيسمح لها بالتطرف التعانقي بينها وبين معالجات معجمية أخرى (نشير هنا إلى قضية قوة الفعل ونظرية التفاعل الكيميائي للكلمات)، مثل غياب الحركة الإعرابية.

إن الوصف في الإعراب والتحليل جانب أولي في المعالجة، إذ لا بد أن يخضع لإجراءات الإرتهان إلى الملاحظة المبتسرة للمظاهر اللسانية، ثم يعمل على تفعيل القاعدة النحوية العامة، ويعمل على التصنيف لبيان المحاور الفيلولوجية للخصائص اللسانية، والبحث عن النسق التي تتكيف إزاءه المظاهر، بل النسق الذي يكتنف المعطيات المعالجة، التي يعمل المحلل الإعرابي إلى ردها إلى القانون الذي يحكم التشعب النصي.

جانب الاستدلال على المعاني التي تشكلت في الأجسام المعالجة، والنزعات السياقية المصاحبة: كالمعاني البلاغية والمقامية، هو المطلوب في تطبيق القانون القابل والرافض في الآن نفسه للغة المنطوقة أو المسجلة.

بيان الحجة كذلك في الاهتداء إلى الحكم على القضية وتفصيلها في مستوى الطرح المنهجي الإجرائي لآليات التحليل الإعرابي مطلوب وضروري في البيان التصنيفي الصوري للتعالق التركيبي للوشائج المنطقية، وللقاعد الكلامية بصفة عامة، في محاولة لبيان التلاحم اللفظي والعمليات الذهنية في رسم الصورة التي بموجبها تُعمل الاستدلال، وفي محاولة كذلك لبيان طرائق التنظيم المحيطي للأشياء المعبر عنها أو الأفكار في عالم الموضوع الخارجي، وذلك في الرصد العلمي لتكوّن الأفكار والأشياء في الخارج ومطابقته لتكوّن الصورة الذهنية في باطن الفرد المنشئ للنص المعرب، ومن ثم افتتاح شروط قيام المنطق اللغوي، وتحليل القوانين الدلائلية التي تحكم الأصناف الإشارية، سواء أكانت مجسدة صوتياً، أم مترجمة لصور حية وإيمائية، أم ناقلة لمظاهر فيلولوجية فونولوجيا، للبرهنة على القضية المعالجة التي هي معادلة فكرية في ثوب صوتي أو خطي كتابي يتربع على قانون بديهي، ليتمظهر في قياس نسقي يستعصي على فهم تكوّنه، ويهمل في فهم قضيته خطائياً، بل يبدو بدهي التناول الخطابي، عصياً في بيان القوانين الفكرية الذهنية البشرية التي تنجزه.

اعتبار الإعراب برهاناً خلفياً على المعادلات اللسانية والمترجمات القياسية اللغوية الجبرية والهندسية التي تكوّنت عبر جهاز مفاهيمي خاضع لتجربة، يحتكم إلى قانون نسعي لبيانه، وتتمين مقولاته الخطابية المختلفة في آليات إجرائية، تحمل كميات لا معقولة من الشحنات المضمونية، التي تزخر بها الطبيعة والتجربة الاجتماعية والإنسانية والنفسية والعاطفية والثقافية للمتكلم، وما يشغله في الحياة الفكرية الشعورية والإحساسية، وما يجب أن ينشغل به تجاه بعض الأمور الإيديولوجية والعقائدية والتشريعية البشرية المختلفة.

البرهنة على الاشتغال اللغوي الإنساني هي تبيان الحجة أو البينة للترمز وتفسيره، انطلاقاً من معطيات نحوية، ثم افتراضات منطقية في بناء الترمز اللغوي، في مقام نجتهد فيه، لبيان كيفية تشييد هذا الصرح، وبيان أركان الصورة الذهنية.

قضية البرهنة الرياضية للبناء اللغوي مطروحة في الدرس اللساني الحديث، وفي التحليل المنطقي الصوري بالضبط للصورة الذهنية للدلائل المختلفة، وفي بحث تناسقها وانسجامها ونسجها في مشروع لطرح القضية في أبعاد أكثر واقعية وعلمية، وموسوعة من الأبحاث النحوية العربية التي انبنت حقا على المنطق الأرسطي، الذي لا نعيه هنا، لأنه أعطانا مهارة لغوية فذة وعبقرية، كاشفة عن مؤشر فونولوجي، هو الحركة الإعرابية، بالاشتغال بالاستدلال عبر صور تشكلها المختلفة، بل في كيفية غيابها حيناً في المتمكنات المعجمية وغير المتمكنات.

هذا المنطق يعطينا فلسفة نمطية لتكوّن العبارة، ومقاربة لسانية منطقية يحتكم إليها الكون في الخطاب، ومن ثم يعطي للتحليل اللغوي تمكينا وإرساء للمشروع المبلور في النحو، والذي هو صورة دقيقة منطقية لتكوّن العبارة العاكسة للصورة الذهنية للمدلولات، وكشف كذلك عن

نمطية فعل التفكير المطوّع للبناء اللغوي للدلائل المنظور فيها إعرابيا وتحليليا، لأن الفكر والعبارة يمكن أن يكونا في أغلب الأحوال شيئا واحدا.

الإحالة الواسمة للكلام والرمز الصوري في اللسان الذي مظهره العبارة، تحيل إلى المدلولات والمواضيع، فهي مؤول منطقي، أو على الأقل شرط صوري في البيان للطبائع الرمزية الفونولوجية.

نعتبر الجملة قضية أو حدا أو حجة، فهي نواة التحليل الإعرابي، ويتجاوز الإعراب في كثير من ممارساته النحو، فهذا الأخير يظل لا يتجاوز في وصفه الجملة، غير أنه في كثير من الأحيان يتجاوز التحليل الإعرابي الجملة إلى وصف تعانق الجمل وتوالدها وبحث في الروابط ودلائلها المختلفة، وبحث تحليلي كذلك في العبارة والنص باعتبارهما قضايا، كل قضية منها تحمل نوية دلالية في تكوّن المعنى في الصورة النصية، وكذلك العلاقات التي تربط قضية تكوّن المعنى في النص، فقد لا يكفي وصف الجملة في عزلها عن أخواتها والروابط والأواصر التي تجعل من المحلل الإعرابي يصف الجملة المحورية ويصف الجمل الأخرى ومراتبها وكونها التراسمي والتكميلي والوصفي والنعتي والتوضيحي... وغيرها، مما توحى به معاني الروابط والإحالات الداخلية والخارجية للقضية سواء في الجملة أو العبارة.

الإعراب عملية نقدية للنص أو الخطاب، بل هو محاولة قراءة تكتنفها النظامية والقواعدية في الكشف والاستدلال، فإذا كان المعنى هو القيمة والنواة التي تحكم ميلاد النص، فإن جملة الجمل تعد قضايا، لأنها تعبّر عن دلالات صغرى تكوّن هذا المعنى، فإذا عدّ النحو بحثا في النص بنائيا، فإن الإعراب من الوجه الآخر بحث في التدلال، وكشف عن المعاني ووصف لتراصفها وتعانقها بما يربطها بالتمظهرات الصوتية أو غيرها، وليس القانون الذي يحكم البناء اللساني هو ذاته الذي يحكم الدلائل المعنوية، فكثيرا ما يكون المراد من التكوّن المعجمي للكلمات جزءا بسيطا أو نوعا من الترابط المعجمي لورود الكلمة مرة أو مرات بجانب أجسام معجمية أخرى، وهذا ما يفسره الترادف حينما والاشتغال حينما آخر والتضمن مرة أخرى.

البحث في الوشائج العلائقية التي تقع بين الدلائل سواء كانت كلمات أو إشارات أو صورا، تخضع للمنطق الرياضي والفيزيائي والكيميائي في البحث في تكوّن القضية، التي تعتبر جهة ممثلة لها أو حاملة بالأجدر لها بصورة تجزيئية إيحائية أو تقريرية، تتعالق فيها مداراتها الخارجية، حسب ما قد كانت الجماعة اللغوية وظفته، وأنتجته، وطرحته، وتقبلته عفويا، استعاريا أو كناية أو حقيقة، لتولد ما يسمى نواتج خطابية مختلفة.

الصرامة تطبع القراءة النصية للإعراب، بما يضاهاها مناهج مازالت تشرئب أعناقها وتتطلع إلى صرامة التحليل النحوي، ونظمه المحكمة في تفحص العلاقات التي تحكم الكلام في إعراب النص ونحوه، وتخريج العلاقات منطقيًا ورياضيًا وعقليًا لتجسد منهجا لعلم النحو. وإذا كان الأمر كذلك، فالإعراب ما يزال يبحث عن دراسات جادة تخرجه من ربة التضيق والخنق في مسارات تهوى به في أحكام مجحفة ومقتضية ومقلصة لعمله في البحث، ومن وصف آخر للكلمات، والأثر الذي أوجبه الوسم الإعرابي على الكلمات وحسب، لا البحث عن معنى الرفع

والنصب والجر، وتأويل بناء العبارة، وبحث في معنى الروابط وما تستوجبه القاعدة والتقديم والتأخير والحذف في التماسك البنائي للتركيب.

ويتبين من خلال البحث في التحليل والإلحاق - الذي نريد أن نصل إليه - أن النظر في التحليل النحوي مرتبط بأمور منها:

- النظر في التركيب اللغوي حسب مستوياته الفونولوجية (الحركة الإعرابية)، وكذلك في تصور الوصف اللغوي للكلمات، وفي إيجاد بؤرة الاهتمام في القضية التي تمثلها الجملة، وكذلك في العامل الذي يحدث ذلك، وفي النظر المعجمي الدلالي للعامل اللفظي (لا تعتبر العامل المعنوي عاملاً يحدث التغيير في الوسم الإعرابي)، أو بالأصح النظر إلى المسند، الذي يحقن الكلمات الجامدة أو المقولات النحوية بكميات مختلفة من دلالاته المعجمية، وبصفة معينة للكلمة المحورية والكلمات المكتملة لذلك، هذا إذا كان الدليل ذا صبغة فونولوجية بحتة، وفي النظر إلى الألوامورفات الأخرى كالنتغيم والنبر، والإحالات الداخلية، التي تتجسد في صور التقديم والتأخير والحذف والإضمار والتعويض بالضمائر المتصلة والمنفصلة.

- النظر في المرجعيات التي تحيل إليها الدلائل، سواء أكانت صوتية أم معجمية أم صرفية، في أشكالها المختلفة (صواتم، لفاظم، صياغم، لكسيمات)، أم دلالات سيميائية ترشدنا إلى الوقائع الموضوعية، ومن ثم النظر إلى طبيعة الدليل، وفي نقله للوقائع أيقونيا أو إشارياً علامياً أو رمزياً، حسب تصنيف "بيرس" للدليل، أو سياقياً اجتماعياً، والنظر إلى ذلك في المقامات المستدعية لنظامية معينة، ونمطية تستدعي الوقوف والعلم بها، وذلك وظائفها في التراكيب اللغوية.

- النظر إلى تكوّن الصورة الذهنية أو المدلولات أو الأفكار، والبحث عنها في الإيديولوجيات المختلفة، وكيفية تحققها في عالم الأفكار لا الأشياء ولا الدلائل، وذلك باعتبارها المنتجة والمؤول إليها الحدث الكلامي، وهو ما يستدعي علماً بالأحاسيس والمشاعر والأفكار أو الأفعال في سياقاتها النفسية المباشرة والحركية والثابتة، ثم ما يسيطر على فكر منتج من إيديولوجيات وثقافات وخرافات وما يشابه ذلك كله من تصورات وרגبات وتوقعات وعادات.

الإعراب وضبط المفاهيم

الحديث عن المنهج الإعرابي في اللغة العربية يقودنا إلى التساؤل عن الأدوات المنهجية التي يبنى عليها التحليل النحوي، وهو في مفهومنا منهج قويم في تحليل الخطاب اللغوي العربي، كان وما زال يمدد الجهد النحوي العظيم الذي ابتكره العرب، ينافس في رأيي المناهج البيانية الحديثة في تحليل الخطابات، مثل المنهج السيميائي والبنوي والتفكيكي وغيرها، حيث بني على رواس رياضية من خلالها استطاعت العربية أن تكون لساناً حافظاً عليه العربي على مر الزمن.

الكلام العربي له قوانينه مثلها النحو العربي، وهذه القوانين تظل صماء دون تطبيق، ووجد بفضل الإعراب محله من التطبيق، إذ يتجاوز ما عبر عنه بالوسم الإعرابي، الذي هو أحد الأيقونات التي من خلالها نستطيع أن نعطي للكلام العربي إحدى خصائصه الفريدة، التي تميزه عن الألسنة الأخرى، إلى منهج تحليلي للخطاب اللساني العربي، الذي سيسمح لنا باكتشاف الأحكام والقواعد والقوانين المتحكمة في الكلم العربي، الذي هو ضمنى في عقولنا امتلاكناه وتملكناه سليقة وسلوكا، وذلك باستخدام الأصول التي يتركب وبقها الكلم، ومن ثم لا يسعنا إلا أن نقف على تعارض مفهومي تطور في أذهان النحاة، أما خطأ أو تكرار الخطأ، حسب القاعدة الجبرية " ما ترك الأول للأخر شيئا، وكل خير في إتياع من سلف وكل شر في ابتداع من خلف"، وذلك على أساس أن الإعراب هو:

١. وسم شكلي يلحق أواخر الكلم العربي، ومن خلاله ننتبين فصاحة الكلام. وهذا المفهوم أصبح غائبا في الكلام العربي في أطواره المتأخرة، ومن ثم كانت الدعوة إلى التخلي عن هذه الظاهرة.

٢. منهج نحوي تطبيقي، من خلاله تُختبر صحة القوانين التي بنيت عليها أسس الكلم العربي، وهو أحد المناهج الأصيلة التي تحلل الخطاب العربي، وكان أحد المناهج التي فسرت القرآن الكريم، فهو إذن منهج تفسيري يجب أن نضبط قواعده ونحدد أسسه.

خليق بنا ونحن نريد أن نرسو على الرأي الثاني الذي يعد الإعراب منهجا تحليليا للإنشاء النحوي في الكون اللغوي، بادئا بهذا الوسم الشكلي اللفظي في تمثّل الدلالة للبحث عن الدلالة نفسها بهذا الوسم وغيره من الواسمات والأيقونات والمتلازمات السياقية والمقامية الأخرى، أن نبدأ بنتبع مفهوم الإعراب تاريخيا، حتى نقف على تصور واضح للإعراب.

أولاً: مفهوم الإعراب عند المتقدمين والمتأخرين من النحاة العرب

١. مفهوم الإعراب عند المتقدمين

الكلام على مفهوم الإعراب عند المتقدمين من النحاة العرب، ينطلق بنا من إمام النحاة سيبويه وكتابه الناطق باسمه، الذي عدّ أول صناعة علمية لسانية عربية، وهي منبع كل الدراسات النحوية العربية، ومن ثم يمكن تصوّر مفهوم لعلم النحو ومنهج الإعراب.

محتوى كتاب سيبويه يعالج قضايا النحو، وواضعه كان يهدف إلى تقنين الكلام العربي وفق القواعد التي تحكم اللسان ونظمه وسننه، فالذي يقف عند المؤلف سيلحظ في المعالجة النحوية عدم وقوف سيبويه على المفاهيم المدخلية، ويبدو أنه يوجه كتابه إلى طبقة اجتماعية في زمن كان المشتغل بالنحو يفهم حد النحو والإعراب، فإذا كان الكتاب يسمو بالقارئ إلى التعرف إلى النحو وأبوابه ومواضيعه، فإن مفهوم النحو يؤخذ من ما عالجه الكتاب، ذلك أنه نسب للنحو مباحث صوتية ومعجمية وصرفية وتركيبية نحوية، ومن هنا كان الانطباع الذي أخذ منه مفهوم النحو، فهو يعد النحو سياقاً ومنظومة لا بد أن تقف على قضايا ابستمولوجية، فالنحو معرفة

تضم القوانين الصوتية والمعجمية والصرفية والتركيبية التي تخصّ لساناً معيناً لجماعة لغوية معينة، ومن ثم كان اشتغال النحو لهذه الركائز والأشكال يعدّ حداً للنحو.

كان حد الإعراب في كتاب سيبويه فهماً يناظره البناء، فهو قضية فونولوجية تمثلها الأبعاد والتغيرات التي تطرأ على آخر اللفظ، مبررة أثر العوامل اللفظية والمعنوية ومقتضياتها.

الإعراب لم يكن النحو، فهو قضية يُعنى بها البحث النحوي في قراءة لكتاب سيبويه، يناظره في الواجهة الأخرى البناء، وحدود تمكّن ما يسمى بالواسمات الإعرابية وتقديرها احتمالياً في المعطيات، التي تفترض الأصول العربية للكلام العربي وقوانينه.

هذا التواضع والاصطلاح في التناول والطرح عند سيبويه ظل يراود المؤلفات النحوية العربية، ولنضرب بذلك مثلاً لا للحصر، فهذا الزمخشري صاحب "المفصل" في مدخل كتابه يبين أهمية دراسة الإعراب واللغة للمتقوّلين من الشعوبية منابذة الحق، فلا يطلق مصطلح النحو، ويركز على أن الغاية من الإعراب هي البيان والتفسير، ومن ثم يؤخر الكلام على أبواب النحو، فيقول: "ويرون الكلام في معظم أبواب أصول الفقه ومسائلها مبنياً على علم الإعراب، والتفاسير مشحونة بالروايات عن سيبويه والأخفش والكسائي والفراء وغيرهم من النحويين والبصريين والكوفيين" (ابن يعيش، دبت، ص: ٥٧)، إلى أن يقول: "... فإن صحّ ذلك، فما بالهم لا يطلّون اللغة رأساً والإعراب، ولا يقطعون بينهما وبينهم الأسباب". (نفسه، ص: ٥٨).

المدقق لهذين القولين اللذين ورد فيهما مصطلح الإعراب يلحظ:

١. أن الإعراب هو الداعي لوضع قوانين العربية، وهو يرادف قوله علم العربية.
٢. أن إطلاق لفظ العلم، ينبهنا إلى القضية الأستمولوجية للإعراب، مما يفهمنا أن الإعراب هنا هو النحو، وأن تلبّس مفهوم النحو بالإعراب حقا كان مطروحا في الدرس اللغوي العربي القديم.
٣. أن الإعراب والتفسير وردا متلازمين، مما ينبهنا إلى أن التفسير اللغوي والبياني لفحوى اللسان العربي ومعرفة قواعده وقوانينه وسننه النحوية هو المرسي الذي أرسى الزمخشري عليه قوله الإعراب وفوائده.

هذا الذي نريد أن نبرهن على أنه منهج لا علم، هو الذي جعل الزمخشري يطلق عليه لفظ العلم، مع أننا نفقه جيدا أن الإعراب أراد به النحو، وأنه عمّ مبحثه إلى أن يجعله من الرفعة، حيث يساوي العلمية النحوية التي تتسم بالكم المعرفي، والإعراب الذي يوظف القواعد العربية التي توصلت إليها المعرفة النحوية هو الذي تُوكل إليه سمة التفسير والإبانة عن المعاني وهو الغاية من معرفة النحو.

ينسب الزمخشري بعد هذا المدخل الإعراب إلى الكلمة، فينتعها بالمعرب، ذلك أنه رأى في الواسمات الإعرابية التي تتمكن على الأسماء ثم الأفعال القرينة التي يعزى إليها البيان كله، وهذا

سمة اللغة العربية الفصيحة، حيث إطلاق الصوت في آخر كلماتها يجعل من الكلمة التي يتمكن عليها هذا الوسم مصنفة من حيث تمحورها في التركيب اللغوي وحسب قدر العناية بها.

فالرفع في الحقيقة هو رفع شأن الكلمة التي تمكنت عليها الضمة، وهي محور الكلام وبؤرته ونواته، وهو الذي ينبه إليه المخاطب بالكلام، حيث يجعل هذه الكلمة شأنه، وهي التي يريد أن يتكلم عليها المتكلم، ويخبر عنها أو يصفها، ثم إن المستمع يريد أن يسمع عنها ويتكلم عنها. ثم تأتي بعد ذلك المتعلقات التي تصف وصفا مباشرا المرفوع، ويسند إليها فعل الحركة أو الوصف الثابت أو المتحرك.

هذا الشأن هو ما يطلق عليه بالمسند والمسند إليه، فإذا كان كلامنا عن المكملات والفضلات فضلنا أن ننبه إلى علاقة الكلمة بالمحور والبؤرة في التركيب اللغوي الدينامي إلى الكلمات الأقل اهتماما من الرفع، إذ هو أقوى من النصب الذي هو مستوى متوسط التصويت في الفونولوجيا العربية، وهكذا شأن الخفض الصوتي الذي تمثله حركة الجر من حيث التعلق والتبعية بالمسند الفعلي أو الوصفي.

التركيز على الحركات في الإعراب ثم تقديرها وإيجاد البدائل عنها في الأسماء التي لا تتمكن عليها الواسمات الإعرابية، هو أساس البيان والتفسير في التركيب اللغوي العربي، فنبحث عن بؤرة الاهتمام في التركيب، ثم الوشائج سواء أكانت فعلا أم صفة لهذا الاسم المراد إخبار المخاطب بحاله والكلام عنه، ثم تنزيده وتدعيمه أو توضيحه أكثر، ووصفه يأتي بالمتعلقات الأخرى سواء أكانت فضلات في الكلام أم مكملات للحديث في التركيب اللغوي العربي.

النحويون من العرب القدامى كانوا على فطنة كبيرة وعلى عبقرية فذة، حينما اكتشفوا أن التركيب اللغوي العربي قائم على الوسم الإعرابي سواء أكان حركات من ضم وفتح وجر أم مقدرة أم معترضا عليها في حدوثها في الأسماء المعربة. وبنوا عليها الإعراب، حتى عدت الحركات الإعرابية وتمكنها في آخر الأسماء، لاختلاف العامل الذي يحدثها سواء أكان فعلا يسم الاسم المرفوع بالحركية أم وصفا يجعل الاسم المرفوع في وضع وصفي دائم، ومن ثم نبرر إطلاقهم مصطلح الإعراب على التفسير البياني وتوضيح العلاقات التي تربط الكلام العربي، الذي نعتبره منهجا ينظر في صلاحية المادة المعرفية للنحو، الذي تعد قواعده المنارة التي يهتدي بها الإعراب، أو على الأصح المنهج الإعرابي لعدم احتوائه على الناحية المعرفية، ومن ثم أطلقنا على الإعراب المفهوم الشائع الذي يعني التحليل النحوي على أساس النظر إلى الوسم اللفظي أو المعنوي الذي يؤشر الكلام العربي، ومن ثم فإطلاق الإعراب على الحركات الإعرابية لا التحليل النحوي يبدو ضربا من الحيف وابتعادا عن الحقيقة، وقصورا ضيق فيما يبدو لي مباحث النحو، بل جعل من الإعراب عملا يقتصر فقط على الحركة الإعرابية أو تجلياتها المختلفة، ومن ثم فالتحليل النحوي الذي يبحث في التركيب اللغوي على أساس غير هذا الأساس، لا يعد من الإعراب الذي يوضح الكلام، وبخاصة تلك الرؤى اللسانية التي تمجد مرة التدليل المعجمي أو الوظائف في أو السياقي الاجتماعي المقامي، لا التدليل الصوتي الذي نسجت به القوانين النحوية الفردية بنويا، بل حتى في التدليل الفونولوجي للقيمة الوظيفية للتغيم والنبر

والحدود الفونولوجية التي تتعدى الواسمات الإعرابية، مثل المؤشرات السيميائية التي لا تقل أهميتها عن هذه الأخيرة، بل في رؤية سياقية أخرى تركز عليها الدلالة التأويلية والفهم عند المخاطب، وينظر إليها في مقامات سياقية اجتماعية أو ثقافية أو عاطفية أو نفسية التي قد تتسق بالفهم البنوي للسياق التركيبي اللغوي، فالإيماءات المختلفة للخطاب الدينامي لا النص الاستثنائي قد تستحوذ على الدلالة والفهم، بل في النصوص التي يتجاوز نسيجها العادي إلى الفنيات المنزاحة كالأدبيات والشعريات المختلفة.

التحليل النحوي أو الإعراب الذي نريد أن نجعل منه منهجا تأويليا للنص والخطاب يُعنى بالتحليل اللغوي للتراكيب في مستوى الجملة أو العبارة أو النص أو الخطاب، ويجب أن لا ينظر إليه كأنه علم، إذ من طبيعة العلم المكوّن الاستمولوجي هذا أولاً، ثم ثانياً يجب أن يتعدى فهم الإبانة فيه عن الدلائل أو المعاني قضية الواسمات الصوتية البنائية إلى السياقية ثم الدلالية المعجمية والصرفية، التي تعدّ قوالب بمفهوم التوزيعيين، وإحالات إيمائية سيميائية، ومن ثم فالإعراب منهج تحليلي يوظف القوانين والسنن النحوية، ويستعين بها في الكشف والتأويل.

النحو ليس الإعراب عند المتقدمين من اللغويين، وفي هذا يقول السكاكي: "أعلم أن علم النحو هو أن تنحو معرفة كيفية التركيب فيما بين الكلم، لتأدية أصل المعنى مطلقاً، بمقاييس مستنبطة من استقراء كلام العرب، وقوانين مبنية عليها، ليحترز بها عن الخطأ من حيث الكيفية، وأعني بالكيفية تقديم بعض الكلم على بعض ورعاية ما يكون من الهيئات، إذ ذلك وبالكلمة نوعها المفردة وما هي في حكمها" (السكاكي، دت، ص: ٣٣).

فواضح من هذا الكلام أن النحو هو علم القواعد العربية المستخرجة جراء الملاحظة الدقيقة للكلام العربي الفصيح، فينظر في المعنى، وكيفية حصوله ثم تقنيه في قوانين وسنن، ثم يأتي المعرب أو المحلل النحوي اللغوي فينظر في شروط وضع الكلام وتأويله، فإذا كان النحو يرمم وينجز ويحكم، فإن الكلام في الإعراب لا ينجز ولا يرمم وإنما مهمته تكمن إزاء إنجاز كامل حاصل.

حدّ النحو هو تجهيز الهيئات التي ينقل بها المعنى، وينظر إليه بوساطة ثلاثة أشياء كما يذكر السكاكي:

١. القابل: وهو المعرب.

٢. الفاعل: وهو العامل.

٣. الأثر: وهو المسمى بالإعراب.

فالقابل في الصناعة النحوية هو ما كان له جهة اقتضاء للأثر فيه من حيث المناسبة.

والفاعل هو ما دعا الواضع إلى ذلك الأثر أو كان معه داعية له إلى ذلك، وإلا فالفاعل هنا هو المتكلم (السكاكي، دت، ص ٣٤).

فالكلام هنا واضح في أن النحو ليس هو الإعراب، وإنما الإعراب باب في الأثر (نفسه، ص: ٦٠)، من رفع ونصب وجر وإلا مقدرًا قياسًا.

القدماء من اللغويين العرب كانوا ينظرون إلى الإعراب بكونه منهجًا قائمًا وصناعة خاصة، ولذلك أطلق ابن جني على كتابه عنوان "سر صناعة الإعراب"، كما نجد أيضًا أشهر كتب ابن هشام "مغني اللبيب عن كتب الأعراب"، فيه تُمنى النفس بدراسة تفصيلية خاصة لتلك الأعراب ونشأتها والعيب في تعددها.

ومثال آخر هو تخصيص الإعراب بالتفسير، فنجد عدة عناوين تقابل الإعراب بالتفسير ومنه على سبيل المثال:

١. إعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج (٣١١ هـ / ٩٢٣ م).
٢. إعراب القرآن لأبي جعفر النحاس (٣٣٨ هـ / ٩٤٩ م).
٣. إعراب القرآن لابن خالويه (٣٧٠ هـ / ٩٨٠ م).
٤. تفسير مشكل إعراب القرآن لمكي بن أبي طالب (٤٣٧ هـ / ١٠٤٥ م).
٥. إعراب القرآن للكبيري (٥٣٨ هـ / ١١٤٣ م).
٦. إعراب القرآن لابن الأنباري (٥٧٧ هـ / ١١٤٣ م).
٧. إعراب القرآن للسفاقي (٧٤٢ هـ / ١١٨١ م).
٨. إعراب القرآن للسمين الجلي (٧٥٦ هـ / ١٣٥٥ م).

ويبدو من ذلك أن التأليف في الإعراب وجد ضالته المثلى في القرآن الكريم إذا تتبعنا مفهوم الإعراب عند القدماء ابتداء مما جاء في اللسان لابن منظور في باب (عرب): "وقيل الإعراب والتعريب معناهما واحد، وهو الإبانة، يقال أعرب فيه لسانه وعرب؛ أي أبان وأفصح وأعرب الكلام وأعرب به بينه وعرب منطقه أي هذبه من اللحن" (ابن منظور، دبت، مادة عرب).

ويرى خالد بن عبد الله الأزهرى شارح مقدمة الإعراب لابن هشام أن مهمة الإعراب هي تحليل المبنى والكشف عن المعنى المراد من التراكيب اللغوية، فيقول في المقدمة: "هذا شرح لطيف على قواعد الإعراب ... يحل المباني ويبين المعاني" (الأزهرى، دبت، ص ١٤).

والإعراب باعتباره منهجًا تفسيريًا كان له بالغ الأهمية، وهو من أجل العلوم بخاصة عند المفسرين اللغويين، فهذا الطبرسي في تفسيره "مجمع البيان" يرى أن: "الإعراب هو أبسط علوم القرآن، إليه يفتقر كل بيان، ويستخرج من فحواه العلائق، إذ الأغراض كامنة فيه، فيكون هو المشير لها، والباحث والمشير إليها، وهو معيار الكلام الذي لا يبني نقصانه ورجحانه، حتى يعرض عليه، ومقياسه الذي لا يميز بين سقيمته ومستقيمته حتى يرجع إليه، وقد روي عن النبي - صلى الله عليه وسلم - أنه قال: "أعربوا القرآن والتمسوا غرائبه" (الطبرسي، دبت، ٢٧/١).

فواضح هنا أن الإعراب من البيان والوضوح، فابن يعيش في "شرح المفصل للزمخشري"، يقول: "اعلم أن الإعراب في اللغة البيان: يقال أعرب عن حاجته، إذا أبان عنها؛ ومنه قوله عليه السلام (الثيب تعرب عن نفسها)، وهو مشتق من لفظ العرب، ومعناه سيعزى إليه من الفصاحة" (ابن يعيش، دبت، ص: ٨٣).

والذي يؤكد ما ذهبت إليه من أن الإعراب هو عمل تحليلي يتوصل به إلى المعنى المقصود من خلال الصورة الشكلية للتركيب من أقوال اللغويين المتقدمين والبلاغيين، قول عبد القاهر الجرجاني في باب الكلام على النحو: (إذا كان قد علم أن الألفاظ مغلقة على معانيها حتى يكون الإعراب هو الذي يفتحها، وأن الأغراض كامنة فيه حتى يكون هو المستخرج لها، وأنه المعيار الذي لا يتبين نقصان كلام ورجحانه حتى يعرض عليه، والمقياس الذي لا يعرف صحيح من مستقيم حتى يرجع إليه ... وإذا كان الأمر كذلك فليت شعري ما عذر من تهاون به وزهد فيه (الجرجاني، ١٣٥٧ هـ، ص: ٨٣). وأما مفهوم الإعراب عند ابن جني، فجاء في باب القول على الإعراب "الإعراب هو الإبانة عن المعاني بالألفاظ، ألا ترى أنك إذا سمعت أكرم سعيد أباه، وشكر سعيداً أبوه، علمت برفع أحدهما ونصب الآخر الفاعل من المفعول، ولو كان الكلام شرحاً واحداً لأستبهم أحدهما من صاحبه، فإن قلت: ضرب يحيى يسرى، فلا تجد هناك إعراباً فاصلاً، وكذلك نحوه قيل" إذا اتفق ما هذه سبيله "بما يخفى في اللفظ حاله ألزم الكلام من تقديم الفاعل وتأخير المفعول، ما يقوم مقام بيان الإعراب، فإن كانت هناك دلالة أخرى من قبل المعنى وقع التصرف فيه بالتقديم والتأخير، نحو أكل يحيى كثرى: لك أن تقدم وأن تؤخر كيف شئت، وكذلك ضربت هذا هذه، وكلم هذا هذه، وكذلك إن وضح الغرض بالتثنية أو الجمع جاز لك التصرف، نحو قولك: أكرم يحيى البشرى، وضرب البشرى يحيون، وكذلك لو أوامت إلى رجل و فرس، فقلت: كلم هذا هذا فلم يجبه، جعلت الفاعل والمفعول أيهما شئت، لأن في الحال بيانا لما تعني، وكذلك قولك: ولدت هذه هذه، من حيث كانت حال الأم من البنات معروفة غير منكورة، وكذلك إن ألحقت ضرباً من الإتياع جاز لك التصرف بما تعقب من البيان، نحو ضرب يحيى نفسه يسرى، أو كلم بشرى العاقل معلى، أو كلم هذا وزيدا يحيى". (ابن جني، ١٩٥٢، ٣٥/١)

وابن جني بتعريفه للإعراب وتفريقه إياه عن تعريف النحو، يجعل الإعراب تطبيقاً للقواعد النحوية، فالنحو علم عام يدخل ضمنه الإعراب؛ كتطليل المباني والبحث عن وظائف الكلمات النحوية، وعلاقة بعضها ببعض في بلورة المعنى المقصود والمراد في المباني المختلفة، وكذلك يدخل ضمنه الصرف.

ويؤكد ابن جني بأن الحركات وحدها لا تكشف عن المعاني النحوية، بل يجب أن يستعان بالقرائن اللفظية والمعنوية والحالية المختلفة لتعيين الإعراب الصحيح والحصول على المعنى المقصود ووظائف الكلمات المؤلفة للتركيب.

فمفهوم الإعراب عند المتقدمين من اللغويين والنحاة و البلاغيين والمفسرين هو منهج يبحث عن المعنى، ويحلل التراكيب، ويختلف عن النحو، بأنه ينطلق من المباني ليصل إلى

المعاني التي يتضمنها هذا التركيب اللغوي، وإلى وظائف الكلمات بالنسبة للمعنى المراد، وكيف تتألف الكلمات لإنتاج المعنى، والصورة التي يعبر عنها المبنى، وبالعكس فإن النحو: هو صناعة القوانين التي تتحكم في إنتاج تركيب ما، وليس معنى ليعبر عن معنى مقصود، وهذا ما ذهب إليه أحمد سليمان ياقوت من أن المتقدمين من النحاة واللغويين بصفة عامة خلطوا مفهوم النحو والإعراب (ياقوت، ١٩٩٨، ص: ١٥)، وأن هؤلاء قصروا الإعراب على الحركات حتى أصبح يعني تغير أو آخر الكلمات.

والإعراب عند المتقدمين العرب ارتبط بنظرتين كما سنلاحظ في مناهج الإعراب، ولهذا نلاحظ أن الإعراب عند المعنويين كان السبيل الوحيد والطريقة المثلى للبحث عن المعاني، فهو بذلك أهم علوم النحو، وهو من أجلها، والقداامي وخاصة المفسرين أنصفوه حق الإنصاف، فأعطوه قيمته الحقيقية ومهمته الوظيفية في الإبانة عن المعاني، فقد كان المنهج الأمثل لتفسير القرآن الكريم، والبحث عن صدفه ومكوناته، وبخاصة أنهم ربطوه بالدراسات البلاغية التي تعطي للإعراب حيوية في الكشف عن المعاني المختلفة، ومن إعجاز هذا التعبير ربط الإعراب بعلم المعاني، الذي يبعد المعرب عن توظيف قواعد جامدة لا تكشف عن دقة المعنى، والتفريق بينه وبين أي تعبير آخر، واستعمال البلاغة للكشف عن المعاني يحدد الدقة المعنوية في ذهن الباحث عن المراد والمقصود، وربط الزمخشري الدراسات النحوية بالبلاغية في تفسيره، وإعرابه لأيات القرآن الكريم، إذ يبحث عن المعنى بمختلف مستوياته، والكشف عنه سواء في مستواه الصرفي أو الصوتي أو النحوي، وهذا ما أوحى إلى الدراسات الحديثة بإثراء التحليل النحوي منطلقين من هذا المنطلق في تحليل أي خطاب أو نص كتابي أو شفوي، وربطهم التحليل النحوي بالتحليل البلاغي. وهذه الدراسات المزدهرة كانت أيام ازدهار الحضارة الإسلامية التي أتت على جميع الميادين العلمية والثقافية والاجتماعية والسياسية، وتدهورها ظلت تلك العلوم تتدهور شأنها شأن الإعراب الذي ضيق مفهومه، وأصبحت الدراسات تعد الإعراب ظاهرة تتمثل في الحركات، لا منهجا تحليليا وتطبيقيا، وأنه التغيرات التي تطرأ على أواخر الكلمات، وسنلاحظ هذه المفاهيم عند المتأخرين من النحاة.

٢. مفهوم الإعراب عند المتأخرين

يعرف عباس حسن الإعراب بقوله: "هو تغير العلامة التي في آخر اللفظ بسبب تغير العوامل الداخلة عليه، وما يقتضيه كل عامل". (حسن، ١٩٦٨، ٤٨/١)، ويشبه هذا التعريف ما نجده عند بعض المتقدمين ومثاله ابن هشام، فجاء في شرح شذور الذهب: "الإعراب أثر ظاهر أو مقدر يجلبه العامل في آخر الاسم المتمكن والفعل المضارع". (ابن هشام، دبت، ص: ٣٣).

وهكذا ارتكز الإعراب على العلامة التي في آخر اللفظة كعلامة وحيدة كاشفة عن الإعراب الصحيح للكلمة، وعن المعنى المقصود، وعن علائق الكلمات بعضها ببعض لتأليف المعنى المقصود.

وكذلك جاء في حاشية الصبان: "الإعراب في الاصطلاح مذهبان: الأول لفظي واختاره الناظم ونسبه إلى المحققين، وعرفه في التسهيل بقوله: ما جيء لبيان مقتضى العامل من حركة

أو حرف أو سكون أو حذف. والثاني: أنه معنوي والحركات دلائل عليه، واختاره الأعلام وكثيرون؛ وهو ظاهر مذهب سيبويه". (الصبان، ١٩٣٩، ص: ٤٣).

ويبدو أن هذا الفهم يمثل هذا التصور ظل خطره في الأجيال يتصاعد ويتطور إلى تفاقم أدى به إلى حد رفض تلك الحركات والاكتفاء بالسكون، وفهم الإعراب من مستويات أخرى، والمعاني من قرائن أخرى، وظلت قريضة الإعراب (الحركات) بتصوير الأجيال تثقل كاهل الدراسات النحوية، وتعد من الظواهر الشكلانية التي تبعد الناظر عن المعنى، وذلك أن القيمة الوظيفية للحركات الإعرابية التي كانت ظاهرة صوتية تنبئ عن معان نحوية، كما تنبئ بعض الأصوات الطبيعية عن معان، استبعدت عن الفهم والإدراك، من جانب أننا ابتعدنا عن الصفاء الأول للغة، والنظر إليه عن بُعد، وفي مستوى من مستويات اللغة خلط فيها الحابل بالنابل.

حركات الإعراب على اختلافها ظاهرة صوتية تربط الكلمة بما يجاورها من الكلمات في المعنى لا في الموقع، وربما تأثرت الحركة المعنوية بالمجاورة الموقعية للكلمة، والعامل الذي يغير حالة أواخر الكلمات يظل مجسدا فيما يضيفه هذا العامل في تغيير منحنى الجملة المعنوي، فيغير مركز الاهتمام أو المحور في الجملة والكلمات التي تتبع هذا المحور. فدخول "إن" على الجملة الاسمية يضعها في درجة من التأكيد بين المسند والمسند إليه، ومن ثم يتغير منحنى الكلام ومقصوده، وتتغير تبعاً لذلك الحركات على أواخر الكلمات، حيث إن العامل يفرض نوعاً من التماسك، وتغيير الرابطة بين الكلمات وبين الكلمة المحورية التي تربطها بها رابطة معينة في سياق آخر، والمتكلم هو الذي يلحظ هذه الفروق فيدرك أين ينصب وأين يخفض، وبهذا الفهم يمكن أن ندرك وأن نفسر ظاهرة النصب فيما اصطلح عليه بخبر كان ورفع في سياق الإخبار، بعيداً عن ارتباطه بالزمن، ونصب اسم "إن".

يدخل عندنا نحن العرب – تحت كلمة إعراب التي يقابلها في الإنجليزية إحدى الكلمات الآتية: (ياقوت، ٢٠٠٣، ص: ٣٢):

inflexion analysis parsing

"إن متأخري النحاة قد تسلموا النحو مكتملاً تقريباً في كتاب سيبويه، ومن جاء بعده من متقدمي النحاة لم يجدوا في أنفسهم مجالاً في غير الشكليات، وكانت ظاهرة الإعراب هي أهم ما يشغلهم لأنها أبرز السمات المميزة للعربية، والخطأ فيها أكثر وأوضح، فركزوا عليها جهودهم وفرعوا فيها وفتقوا وتخللوا وأغزوا، حتى غلب على ظنهم أن النحو ليس إلا قوانين الإعراب والبناء، وقد كان لذلك أثره في التعريفات التي وضعوها للنحو". (الرمالي، ١٩٩٦، ص: ١٧).

عرف الأشموني في شرحه على ألفية ابن مالك الإعراب بقوله: "هو العلم المستتر المستخرج بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب الموصلة إلى معرفة أجزائه التي يتألف منها، ثم إن المراد بالنحو هنا يرادف علم العربية ... لا قسيم الصرف" (الصبان، ١٦/١)، ويعلق الصبان على قوله لا قسيم الصرف قائل: "هذا اصطلاح القدماء و اصطلاح المتأخرين تخصيصه بفن الإعراب والبناء". (نفسه، ١٦/١).

"مهمة النحو في مقصود الصبان هي بحث أواخر الكلمات وكيفية ضبطها وأن ضبط أواخر الكلمات يرتبط بالعمل و عمله، وهذا الفهم الشائع لمهمة الإعراب لا يتفق مع واقع ما كتبه ولا مع تحديد بعض أئمة النحاة لتلك المهمة (الرمالي، ١٩٩٦، ص: ١٧).

وخطا البحث في الإعراب والاهتمام بالحركات خطوات غاصت به أعماق التيه والظلمة، فقد جاءت في كتاب: "العربية والوظائف النحوية" محاولة عبد المتعال الصعيدي المسماة "بالنحو الجديد" متمثلة في إعطاء مفهوم للنحو خالف فيه النحاة مخالفة جوهرية في مفهوم الإعراب، يقول فيه: "فليس الإعراب عنده كما عرفه تغيير أواخر الكلمة لاختلاف العوامل الداخلة عليه لفظاً و تقديراً" (نفسه، ص: ٢٥)، وهو المفهوم الذي يعقد تلازماً بين التغيير الإعرابي والعوامل المختلفة وإنما هو في رأيه "تصرف أهل العربية في آخر أسمائها وأفعالها وحرورها بين رفع ونصب وجر وجرم" (نفسه، ص: ٢٥).

وهو بذلك يجعل الإعراب شاملاً لكل الأنواع، بعد أن كان مقصوراً على الأسماء والأفعال المضارعة (نفسه، ص: ٢٥)، ويدرك الناظر خطر مثل هذا الاقتراح على الفكر العربي وتوجيهه وجهة خاطئة في النظر وتجميد اللغة والاتجاه بها إلى الشكلانية والقوالب الجامدة التي لا تعبر عن فكر ولا معنى، وإنما تهتم بالحركات فقط لتجسيد معنى مختلف بغير اللغة، والاتجاه باللغة من الاتجاه الطبيعي إلى المنحى الصناعي، وهذا التصور الجديد لمفهوم الإعراب لم يأخذ في الاعتبار مسألة الوظائف النحوية التي تعد العلامات الإعرابية دوال عليها، وهو بهذا الفهم يصبح بعيداً عن تمثيل المعنى أو الدلالة اللفظية للكلمة.

ولا نستغرب بعد هذه المحاولات الاستثنائية أن تعد العلامات الإعرابية عبئاً وإرهاقاً للمتكلم، هذه النظرة التي فاتها أن هذه العلامات هي ضرورية للمتكلم حتى يفهم السامع، ذلك أن العلامات الإعرابية إنما هي مؤشرات و دلائل على الوظائف النحوية للمكونات التي تحمل هذه العلامات.

التأثر بالمنهج الغربي في توجيه النحو العربي الوجهة الغربية بدا في تحمليه منهجاً لا يخدمه لبناء قواعد عامة وبخاصة في التخلي عن الحركات، ذلك أن لكل لغة أسلوبها وسلوكها في بث التواصل بين أفراد المجتمع، وأن مجال المقارنة بين اللغات المختلفة والدعوة إلى عولمة القواعد اللغوية لا يخدم العربية، وإنما يهدمها كالتخلي عن الحركات العربية، ولا تفيد في تعليم اللغات على حقيقتها، ولن يكشف عن طبيعتها الحقيقية في التعبير، ومن ثم فليس هناك وجه للمقارنة بين العربية واللغات الأخرى في هذا الأمر، فلكل لغة نظمها الخاصة التي لا تعاب بها، ثم إن من بين اللغات التي احتج بها ما يحتوي على حركات الإعراب كالألمانية التي تتغير كلماتها حسب موقعها ووظيفتها ففيها الرفع والنصب والجر و علامة أخرى للجر بالإضافة، ومنها ما يحتوي على ظواهر لا تقل في تفصيلها عن قواعد الإعراب، وذلك مثل نهاية الأفعال في الفرنسية، ومع ذلك لم يفكر أبناء تلك اللغات في التخلص من تلك الظواهر لأنها من صلب اللغة (الرمالي، ١٩٩٦، ص: ٢٨).

أصبح الإعراب في مفهوم المحدثين كما لاحظنا ظاهرة تعني تمكن الحركات الإعرابية على أواخر الكلم، والمحلل المعرب محتم عليه البحث عن هذه القرينة، وتفسير غيابها إن غابت، بل لقد عدّ مبحث الإعراب مبحثاً فيلولوجياً.

إن النظر في قيمة الحركات الإعرابية أثار مسألة "هل إن الحركات الإعرابية دالة على معان أو جاءت لربط الكلمات"، مثل الرأي الأول الزجاجي، فقد نقل السيوطي في الأشباه والنظائر قول الزجاجي "إن الأسماء لما كانت تعتورها المعاني وتكون فاعلة ومفعولة ومضافة، ولم يكن في صدورهما وأبنيتها أدلة على هذه المعاني جعلت حركات الإعراب تبين عن هذه المعاني وتدل عليها ليتسع لهم في اللغة ما يريدون من تقديم وتأخير عند الحاجة" (السيوطي، ١٣١٦هـ، ٧٦/١-٧٧-٧٨).

ويمثل رأي الطائفة الثانية قطرب (أبو علي محمد بن المستنير)، وهو تلميذ سيبويه ويقول إبراهيم السامرائي: "إن قطرباً انفرد في هذا الرأي، ولم يقل بمقالته أي نحوي أو لغوي آخر غيره" (السامرائي، ١٩٦٦، ص: ٢٢٣)، وظل هذا الجدل في أن حركات الإعراب تدل على معان يراود البحث النحوي عند المحدثين من اللغويين والمستشرقين على حد سواء. وممن ذهب مذهب قطرب إبراهيم أنيس في كتابه (من أسرار اللغة العربية)، بل وبتعصب إلى الرأي وغدا البحث العلمي عصبية وتوجيهات وحباً للمخالفة والظهور والانفراد بالقول به والتأصيل لمذهب بآراء وأوهام لا تخدم البحث العلمي بقدر ما تشوشه في أذهان الأجيال.

على أن إبراهيم أنيس حين يذهب هذا المذهب ينتهي إلى أنه: "ليس للحركات الإعرابية مدلول، وأن الحركات لم تكن تحدد المعاني في أذهان العرب الأقدمين، وهي لا تعدو أن تكون حركات يحتاج إليها في كثير من الأحيان بوصل الكلمات ببعضها" (أنيس، ١٩٥١، ص: ١٣٤).

والذي يقف على كتاب (الأشباه والنظائر) يجد جدلاً عقيماً يثار في جدوى حركات الإعراب أهي دالة أم غير دالة؟ (السيوطي، ١٣١٧هـ، ص: ١٧٢ إلى ١٩٨)، إذ تناول فيه مباحث: حقيقة الإعراب وأنواعه، ومبحثاً ثانياً في وجه نقله من اللغة إلى الاصطلاح، وعن الإعراب والكلام أيها أسبق، وفي الإعراب لما دخل في الكلام، والخامس في أن الإعراب حركة أم حرف؟ والسادس في الإعراب: لم وقع آخر الاسم؟ دون أوله وأوسطه؟

ولعل السيوطي في عقده لهذا الباب - وهو الذي قصد به الحركات وأنواعها - كان يهدف إلى بيان القيمة الوظيفية للحركات الإعرابية، فيورد قول قطرب بعدما أورد رأي الزجاجي في مسألة وظيفة الحركات، يقول: "قال قطرب: وإنما أعربت العرب كلامها، لأن الاسم في حال الوقف يلزمه السكون للوقف، فلو جعلوا وصله بالسكون أيضاً لكان يلزمه الإسكان في الوقف والوصل فكانوا يبطنون عند الإدراج، فلما وصلوا وأمكنهم التحريك جعلنا التحريك معاقباً للإسكان ليعتدل الكلام، ألا تراهم بنوا كلامهم على متحرك وساكن، ولم يجمعوا بين ساكنين في حشو الكلمة ولا في حشو بيت ولا بين ذلك..." (السيوطي، ١٣١٧هـ، ص: ١٩٠).

ومن هنا فإن العلامة الإعرابية لا تعدو أن تكون:

١. قرينة صوتية.
٢. رابط اللفظ بالمعنى الكلي للجملة في سياق معين لتحديد العلاقات القائمة بين الجمل.
٣. طبيعية بمعناها الذي يتموقع على آخر الكلمة.

ويعرف أحمد سليمان ياقوت الإعراب بأنه: "مورفيم من المورفيمات التي تدل على المعنى الوظيفي للكلمة بالنظر إلى معاني الكلمات الأخرى التي تتكون منها الجملة" (ياقوت، ٢٠٠٣، ص: ٢٤)، وهذا المفهوم ينطبق على وظيفة الحركات الإعرابية لا غير.

وخاصة الأمر أن الإعراب شؤّه مفهومه عند أغلب المتأخرين، فخلط بمفهوم النحو أو بمفهوم الحركات الإعرابية كما لاحظنا سابقاً، بل إننا نجد تناقضاً في تعريفاتهم، حيث عدّ الإعراب بمعنى اختلاف حركات أو آخر الألفاظ لاختلاف العوامل المؤثرة فيها، أو بمعنى تغيير المعاني الإعرابية الذي يدل عليه تغيير الحركات، والذي يقف في مقابل البناء.

هذا المعنى الذي مازال النحاة يتمسكون به حتى الآن لا يعيننا كثيراً في بحثنا، فنحن نحاول أن نلفت انتباه الدارسين إلى المعنى الآخر الذي يحمله المصطلح النحوي؛ ألا وهو الجانب التطبيقي لموضوع النحو الذي قلّمنا يشير إليه النحاة في مؤلفاتهم النحوية وكتبهم الإعرابية، مع أنه يكاد يطغى على غيره من المعاني التي يفيدها مصطلح الإعراب في أيامنا هذه، على الرغم من قلة من يشير إلى هذه الظاهرة في كتب النحو.

ولقد حاولت أن أرجع إلى كتاب "الوافي" لعباس حسن بهذا الشأن، فوجدته يشير إلى هذا المعنى بمنتهى الإيجاز، فيقول في إحدى الحواشي تعقيباً على تعريف الإعراب: "وللإعراب معنى آخر مشهور بين المشتغلين بعلوم العربية هو: التطبيق العام على القواعد النحوية المختلفة، ببيان ما في الكلام من فعل أو فاعل أو مبتدأ أو خبر أو مفعول أو حال أو غير ذلك من أنواع الأسماء والأفعال والحروف وموقع كل منها في جملته وبنائه وإعرابه أو غير ذلك" (حسن، ١٩٦٢، ١/٧٤).

ويقول المعلم رشيد الشرتوني بهذا الصدد: "إعراب المركبات هو ذكر موقع كل جزء من أجزاء الجملة في التركيب" (نفسه، ٤/٤١٤)، وهو تعريف لا يختلف عن تعريف عباس حسن، على الرغم من أنه أكثر إيجازاً، وكلا التعريفين يفيد أن البناء جزء من الإعراب حسب هذا المفهوم الذي بناه، لا قسيم له كما يتوارد في كتب النحو، فالإعراب بهذا المفهوم أوسع وأشمل.

مما يدعو إلى العجب أن هذا المعنى المشهور الذي يشير إليه عباس حسن وصاحبه الشرتوني لا يظفر كما قلنا باهتمام، فلا يشيرون إليه لا من قريب ولا من بعيد في محاولتهم تعريف الإعراب، ولقد كان هذا التجاهل لهذه الدلالة المشهورة والمتداولة لمصطلح الإعراب موضع عجب الشيخ محمد الأمير، وهو نحوي متأخر، فقال: "والعجب من خفاء هذا (يعني المعنى الإعرابي) على الشارح (الأمير، ١٣١٧هـ، ٤/١)، مع العلم أن النحاة الانكليز لا يفهمون من الإعراب إلا هذا المعنى الذي أشار إليه عباس حسن، فقد أورد معجم (Webster) في

وصف هذا المصطلح (Parsing) قوله: "الإعراب أن تحلل الجملة إلى أقسام الكلام التي تتركب منها وأن تصف تلك الأقسام وصفا نحويا" (Webster College: Dictionary Spring Field) (see verb parse)، ويورد تعريفاً آخر، فيقول: "الإعراب أن تصف الجملة وصفا نحوياً؛ بذكر نوع الكلمة وإيضاح التغيير اللاحق بها والعلاقات النحوية". (Ibid: see verb parse)، وفي تعريف ثالث يقول: "هو أن تقدم وصفاً نحوياً لكلمة واحدة أو لطائفة من الكلمات" (الأمير، ١٣١٧هـ، ١-٣-٨).

وهذه التعريفات الثلاثة المتواردة تقريبا علاوة على ما ذكرناه من تعريفات أخرى لبعض المختصين في الموضوع تجلو لنا ما نقصده وما نشدد على ترسيخه في حديثنا عن هذا المصطلح الذي أوشك أن يكون علما قائما بذاته من علوم العربية، ويجدر بنا أن نضع له أصولاً وقواعد، أو على الأقل أن نبحت عن تلك الأصول والقواعد في ما خلفه لنا السابقون من آثار في هذا المجال.

وأنه لمن الخطأ البالغ أن نبقى نتوهم أن النحو هو الإعراب، وأن الإعراب هو النحو، وأن دراسة النحو تغني عن دراسة الإعراب، أو أنه وسيلة لدراسة الإعراب والإلمام بأصوله وقواعده، فعلى الرغم من أن الإعراب نشأ في حجر النحو، وأنه ابنه الشرعي يبقى من الضروري وضع الحواجز الفاصلة بينهما، وتبيين الحدود التي يبدأ عندها أحدهما وينتهي عندها الآخر، فبين النحو والإعراب عموم وخصوص كما يقول المناطقة أو هما وجهان مختلفان لعملة واحدة، أحدهما تأليفي والآخر تحليلي.

وإذا أردنا مزيداً من الإيضاح للعلاقة القائمة بينهما يمكننا أن نقول إن النحو هو الجانب النظري، والإعراب الجانب العملي أو التطبيقي لصياغة الجملة العربية، والبحث في أجزائها ودقائقها، ولعل خير ما قيل في وصف هذه العلاقة قول الشيخ محمد الأمير: "و نسبته (يعني الإعراب) للنحو نسبة العلاج لعلم الطب و الإفتاء للفقهاء" (الأمير، ١٣١٧هـ، ٨/١).

من هنا ينبغي أن نبدأ في تحديد ملامح هذا المنهج ووضع أصوله وقواعده، وبيان الأهداف المقصودة منه وإيضاح دوره في خدمة ودراسة العربية، وعسى أن نستطيع صنع شيء بهذا الشأن في المستقبل.

ثانياً: الفرق بين النحو و الإعراب

لقد أتهم المتقدمون من النحاة بخلط مفهوم النحو بمفهوم الإعراب، لكن واقع تعريفاتهم مما تقدم غير ذلك، فالفرق واضح عندهم، فالنحو صناعة علمية تختص بدراسة قوانين التركيب والصورة التي تعبر عن أي معنى من المعاني المختلفة المراد إنشاء وفقها أي تركيب يؤدي هذا المعنى، والنظام الذي يحكمه، أما الإعراب عندهم فينطلق من الصورة والوصول إلى المعاني المخبوءة تحت هذه الصورة وكيفية نشوئها، وتبيان العلاقات التي تحكم الكلمات التي نسجت على منوال معين، وأدت هذه الصورة المراد إعرابها ودراستها، هذا كما يتضح من التعريف الذي أورده السيوطي في الاقتراح وينسبه لصاحب المستوفى نصه أن النحو: "صناعة علمية

ينظر بها أصحابها في ألفاظ كلام العرب من جهة ما يتألف حسب استعمالهم لتعريف النسبة بين صياغة النظم و صورة المعنى" (السيوطي، ٢٠٠٦، ص: ٣٠)، فالنحو إذن قوانين والإعراب هو تطبيق لهذه القوانين في إعراب تركيب لغوي ما، قصد الوصول إلى المعاني الكلية (الدلالية، النحوية، الصرفية ... وغيرها) المستنبطة من التراكيب اللغوية.

فيمكن للإعراب أن يصل إلى المعاني المختلفة، وكيف تُسجت هذه الألفاظ لتجسد هذه المعاني، كالمعاني الصوتية: كالجناس الناقص، ومعاني بعض الحروف الوظيفية، الذي يتجلى في الحركات الإعرابية والمعاني الوظيفية على مستوى الصرف، وهو أنواع منها المعنى الذي ينسب إلى أقسام الكلمة الاسمية والوصفية والفعلية والظرفية ... وغيرها، ومنها المعنى الذي ينسب إلى عناصر التعريف كالمتكلم والخطاب والغيبة والتذكير والتأنيث والجمع والأفراد والتثنية والتعريف والتذكير، ومنها المعاني المتعلقة بالصيغ المجردة كالطلب والصيرورة والمطاوعة والتكف واعتقاد الشيء على صفه والاتخاذ والمبالغة والتفضيل والتعجب والادعاء والحركة والزمان والمكان والآلة والمرّة والهيئة، ومنها المعاني الزوائد واللواصق كالتوكيد والتصغير والتعدية ... وغيرها. وكل هذه المعاني الوظيفية التي تؤديها العناصر الصرفية داخلية في إعداد المعاني العرفية اللغوية.

يجب أن ينظر إلى الإعراب بأنه ذلك المنهج الذي يهتم بالكشف عن المعاني النحوية والوظيفية المختلفة في أدنى جزء يؤدي معنى من المعاني، وكيفية تضافر هذه الكلمات لإنجاز هذا المبني ليعبر عن المعنى الكلي الوحيد للجملة، وكيفية تنسج هذه العلاقات بين الكلمات، وما وظيفة كل كلمة نحويًا في تكوّن الجملة؛ أي موقع هذه الكلمة من المعنى الكلي المراد من الجملة.

ذلك إن عامة الناس يظنون أن الجملة تتكوّن من مجموع دلالات الكلمات الواردة في الجملة، وهذا أمر ساذج، إذ كيف نفسر الترادف ودخول كلمة في سياق معين والإفصاح عن معنى معين لتخالفه في سياق آخر، فالجملة مستوى آخر من الدلالة، فإذا كانت الكلمة في دلالتها الأولى هي معجمية ففي الجملة دلالتها تصبح نحوية، بمعنى أنها ربما تتمركز وتنطلق منها علاقات تضافرية لأداء معنى جملي، وقد تكون مساعدة في ذلك.

ومن هنا تكمن ضرورة الإعراب، لأن فهم النصوص لا ينطلق من فهم معنى الكلمات مفردة فهما معجميًا، لأن هذا كثيرًا ما يقود إلى أحكام خاطئة ومشوّهة.

ومن مثل هذا الفهم لشبكة العلاقات التي تتضافر فيها معاني الكلمات حول المعنى المركزي للكلمة المحورية التي انطلق منها للتعبير عن معنى ما أو خبر ما يتحدث تشومسكي عن مشكلة الفهم (a perception problem) ومشكلة الأداء (a production problem)، فيقول: "فأما مشكلة الفهم فقد تعالج بتأليف محلل إعرابي يتضمن قواعد اللغة المبنية داخليًا جنبًا إلى جنب مع عناصر أخرى، كنظام معين للذاكرة وطريقة للاقتراب وكمساعداً كشف معينة ... وهلمّ جراً، ولا ينبغي أن يحوّل المحلل الإعرابي التراكيب إلى بناها بالطريقة التي تترابط بها هذه الأشياء بوساطة اللغة، فمثلاً ينبغي أن يفشل المحلل الإعرابي في أن يفعل ذلك في حالة ما يسمى (جل طريق الحديقة)، أو الجمل التي تحمّل الذاكرة بما لا تطيق بالنسبة للانتقال من الشمال إلى

اليمن، أنه ينبغي أن يعكس الصعوبات المجربة مع الجمل من قبيل الجمل ... وهكذا، وأما مشكلة الأداء فهي أكثر غموضاً إلى حد بعيد ... وغيرها" (نشومسكي، ١٩٩٣، ص: ٨٤-٨٥).

ومشكلة الأداء هي مهمة النحوي لا المحلل الإعرابي، ولو كانت هناك علاقة، فالإعراب يتعلق بمشكلة الفهم والإفهام، وهو المنحى التطبيقي للقواعد النحوية أو ما أطلق عليه بالتحليل النحوي للنصوص، ويعرف تمام حسان النحو: "بأنه نظام تتشابه فيه العلاقات العضوية حتى يصبح بهذا التشابه بنية .." (حسان، ١٩٨٩، ص: ٦٢)، إلى أن يقول: "إذ لو تطرق إليه التناقض ما صلح التطبيق" (نفسه، ص ٦٢)، ولا غرو في أن نعد التطبيق هو الإعراب الذي يحل تشابه هذه العلاقات ويشرح كيفية نشونها إلى أن تكون بنية بمثل ما نحله في المباني اللغوية.

وخلاصة الأمر إن مفهوم الإعراب هو "الإفصاح عن خصائص الكلمات العربية حال تركيبها بواسطة قواعد علم النحو" (بلطة جي، ١٩٩٩، ص: ٣٤)، وقال محمد خليل باشا في كتابه (التذكرة من قواعد اللغة العربية) في معرض الكلام عن الإعراب: "الإعراب هو تحليل تظهر فيه ماهية الكلمة، ومحلها من الإعراب في الجملة، وأخيراً محل الجملة من الإعراب في سياق النص، وهذا يقتضي بادئ ذي بدء فهم ما في المفردات، ثم فهم المعنى العام المقصود، ثم نعرب الكلمة ثم كل جملة" (نفسه، ص ٣٥٩)، (ثم قال): ويعرب الفعل إعراباً نحوياً أي بذكر عمله في الجملة كما يلي: أهو مبني أم معرب؟ فإن كان مبنيًا فعلى ماذا بني؟ وهل البناء ظاهر أم مقدر؟ ولماذا؟ وإذا كان معرباً فهل هو مرفوع أو منصوب أو مجزوم؟ ولماذا، وما هي علامة ذلك؟ ... وغيرها، ويعرب الاسم إعراباً نحوياً، فيذكر محله من الإعراب أهو فاعل أم نائب فاعل أم مفعول؟ مبتدأ أم خبر؟ اسم لإحدى النواسخ أم خبر لها؟ مرفوع أم منصوب أم مجرور؟ وما هي علامة ذلك؟ وهل هي ظاهرة أم مقدر؟ وإذا كان مبنيًا فعلى ماذا بني؟ وهل بناؤه ظاهر أم مقدر؟" (نفسه، ص ٣٥٩).

إن معرفة الأحكام وخصائص الكلمات العربية حال تركيبها مع بعضها البعض هي موضوع المنهج الإعرابي، وهذه الأحكام والخصائص تختصر في الآتي:

١. تحديد نوع الكلمة.
٢. تحديد عاملها.
٣. تحديد معناها الإعرابي.
٤. تحديد علاقتها.
٥. تحديد رتبة لفظها.
٦. تحديد عملها.
٧. تحديد حالتها.
٨. التعليل.
٩. تحديد محلها.
١٠. الملاحظات.

منهج الإعراب إذن - كما عرفه عباس حسن - هو "علم بقواعد وضعت لمعرفة صحة الكلام العربي على قواعد النحو" (حسن، ١٩٦٢، ١/٧٤ (هامش رقم ١)).

فهو بذلك عبارة عن تقرير النتائج، ثم التحقق من صحتها، بناء على وجود المقدمات والشروط، ويختلف عن علم النحو، الذي هو: "علم بقواعد مستنبطة من استقراء كلام العرب، الموصلة إلى معرفة أحكام جراء هذا الكلام الذي تركب فيها" (الأشموني، دبت، ١/١٥)، وهو بذلك عبارة عن تقرير قواعد منطقية لها مقدمات وشروط ونتائج (بلطة جي، ١٩٩٩، ص: ٥٠).

الصناعة النحوية في المعيار العلمي هي معطى مستدل عليه بجملة من الخصائص الإبستمولوجية المكونة له ما دام التحقق الوجودي للعلية كائن في جوانب إبداء الملاحظة إزاء التجارب والمشاهدة التي تجدها عبارة "النظر في المعنى"، ثم اختبار المادة أو الظاهرة اللغوية للحصول على النظرية أو القانون الذي يحكمها - وذلك باستقراء الكلام شكلا ومضمونا على مناحي المواءمة للمعاني والأفكار والدلائل بما هو منجز ومحقق في الظواهر والوقائع السطحية البنوية، لتحتكم إليها فيما بعد كل المتشابهات قياسا بالنظر إلى جملة القضايا الملاحظة والمستقرة منطقيا، وتعمم لكي يحكم عليها بالصدق أو الكذب، وذلك بتعبير السكاكي "يحترز بها عن الخطأ من حيث الكيفية" (السكاكي، دبت، ص: ٣٦).

استهداف الأشكال والهيئات والوقوف عندها في مرحلة الكشف هي مهام الإعراب، والتقعيد في مرحلة التأليف هو جانب مهم في علم النحو، إذ إن مرحلة الجمع والملاحظة ستفضي حتما إلى قوانين هي مبدأ الحكم على الوقائع اللغوية، وهي قواعد الإعراب بمفهوم ابن هشام الأنصاري في جانب التحليل.

النحو إذن صناعة علمية بالمفهوم الذي أشرنا إليه سلفا، والإعراب إجراء آلي يستخدم المعطيات النحوية القانونية، ليصل إلى المعنى، انطلاقا من ممارسات نوعية نحوية بحتة وبلاغية مرة أخرى، من أجل استخراج لطائف الكلام: هذا مما يفهم من كتاب "ابن هشام الأنصاري"، "الإعراب عن قواعد الإعراب"، إذ إن الإعراب عنده منهج تأملي تحليلي ينظر في لطائف العبارات، وليس هو تمكّن الواسمات اللفظية الإعرابية في أواخر العلامات اللسانية أو نويات الجملة، والفكرة نفسها نجدتها في مؤلف آخر للمؤلف نفسه هو "مغنى اللبيب عن كتب الأعراب"، ولم يقف ابن هشام عند حدّ الإعراب، إذ قد كان في ذلك العصر في درجة من الوضوح المتعارف عليه سلفا عند المشتغلين بهذه المفاهيم شأنه شأن النحو.

يقول ابن جنّي في الخصائص: "إن النحو هو انتحاء سمت كلام العرب في تصرفه من إعراب وغيره، كالتثنية والجمع والتحقيق والتكسير والإضافة والنسب والتركيب وغير ذلك ليلحق من ليس أهل العربية بأهلها في الفصاحة، فينطق بها وإن لم يكن منهم، وإن شدّ بعضهم عنها ردّ به إليها" (ابن جنّي، ٢٠٠١، ص: ٨٨).

الداعي إلى النظر والتقعيد لكلام العرب هو دافع نفسي اجتماعي يستهدف ضبطه في احتذاء آثار الكلام الفصيح وإخضاعه للمعايير العلمية، وهو الدافع إلى التأليف في زمن شاع فيه تداول

الألسنة والتحريف، وهذا طبيعي لأن التأسيس الاجتماعي للعادات والتقاليد والأعراف التي تعد اللغة أهم جوانبه أمر مفروغ منه في التمرد جراء التبدل والتغير والتأثر الاجتماعي والثقافي والنفسي والاقتصادي المعيشي، ثم إن جهة الحوادث والمعطيات المتحكمة في القانون اللغوي غير قارة على حال.

أما الإعراب عند السيوطي فغير النحو، وهو العمل الضدّي الذي ينظر في صلاحية القانون المتوصل إليه في الإعراب، إذ إنه: "تطبيق على قواعد الصرفية، ونسبته للنحو نسبة العلاج للطب، والإفتاء للفقهاء" (السيوطي، ٢٠٠٦، ص: ٢١)، أما النحو عنده فهو ما ينقله عن صاحب المستوفي "صناعة علمية ينظر إليها أصحابها في ألفاظ العرب من جهة ما يتألف حسب استعمالهم لتعرف النسبة بين صيغة اللفظ وصورة المعنى، فيتوصل بإحدهما إلى الأخرى" (نفسه، ص: ٨٨).

التحديد البرغماتي للنحو هو العلة التي استدعت النظر في قوانين التراكيب العربية الفصيحة، ثم الطابع الحتمي لتتبع تمظهر المعاني في بعض الأشكال اللسانية حتم التزام القانون.

رؤية صاحب التعريف تذهب إلى حدّ التوافق بين العلامة اللسانية ومعناها، وهذا أمر غير كائن في الدراسات اللسانية الحديثة وخاصة السيميائية منها والتفكيكية لا البنوية.

وفي جانب آخر يلتئم تيار مضاد، ينظر إلى الإعراب رؤية منحصرة في أحكام الإعراب والبناء، كما نهينا إلى ذلك سلفاً.

يرد في حاشية الصبّان تعريف للنحو يعضد ما أورده عند المتقدمين من اللغويين والنحاة يقول فيه صاحبه: "النحو في الاصطلاح هو العلم المستخرج بالمقاييس المستنبطة من استقرار كلام العرب الموصلة إلى معرفة أحكام أجزائه التي ائتلف منها" (الصبّان، ٢٠٠٤، ص: ٢٣/١)، وهنا يشرح صاحب "شرح الشواهد" العيني عن قوله بتحديد وتوقيفه المقاييس على المعرفة وبالأحكام على التصريفية والنحوية فيها (نفسه، ٢٣/١)، أمر آخر يتضح للمحلل الإعرابي وهو أنه سيقف على مهمة الأحكام سواء أكانت فونولوجية (الآثار التي يتركها العامل في آخر الاسم حين وروده في التركيب) أم صرفية تنتظر في اللفاظ المقيدة والحررة وصيغة الاشتقاق الذي يضع الكلمة في حركية دينامية وفي البنية الصيغية وصلاحيتها للقانون النحوي .

يراوح التحويليون في تعريف النحو بين مترادفين: أولهما أن النحو نظام من الأحكام قائم في عقل أهل اللغة، يكتسب في الطفولة المبكرة عادة ويسخر لوضع أمثلة الكلام المنطوق وفهمه، والثاني أن النحو نظرية يقيمها اللغوي مقترحا بها وصفا لسليقة المتكلم (الموسى، ١٩٨٠، ص: ٤٧).

تفترض النظرية التوليدية التحويلية نظاماً للغة كامناً مكتسباً عند أبناء اللغة يبرره الأداء، إذ يعتبر "تشومسكي" البرنامج الأدنوي إطاراً نظرياً للنماذج التوليدية يبني على افتراض سليقي فطري، فحواه امتلاك الإنسان لقدرة لغوية، وهذه المقدرّة تفسر بارتباط "مكون/قالب من قوالب الذهن / الدماغ البشري المخصصة للغة (تشومسكي، ٢٠٠٥، ص: ٩٤)، وفي نسق اللغة تخزن

خبرة الصوت والمعنى وأنساق تنظيمها البنوي في العبارات التي تتمظهر في أنساق الإنجاز الخارجي، وذلك من طريق المنطق والفكر ثم من ناحية أخرى في الترجمة الصوتية في جهاز النطق والإدراك الحسي الحركي، وضمن هذا النظام تلتئم العلاقة اللسانية وفي مستوى النظام النسقي للفكر يتمثل المعنى.

اللغة في مرحلتها الأولية هي تمثل للجينات، وحينما تتطور تحددها مبادئ النحو الكلي، نهايته نحو خاص هو اختيار معين لقيم وسيطية وللمعجم، وتعتبر اللغة نسقا تاما تحوي صوتا ودلالة، إذ تحوي أي تعبير معين ولدته اللغة تمثيلا صوتيا يمكن أن تقرأه الأنظمة العصبية الحركية، وتمثيلا دلاليا يمكن أن يقرأه النظام التصوري والأنظمة الأخرى للفكر والفعل" (نفسه، ص: ٩٥).

ويشترط تشومسكي كذلك للتحليل اللغوي والفهم: مبدأ الإسقاط ونظرية الربط ونظرية الحالة الإعرابية وشرط السلسلة وغيرها، ثم لا يخفى أن ذلك الإنجاز يخضع للعمليات الحوسبية الدماغية التي تولد التعبيرات بجمع السمات في وحدات معجمية ثم تكون وحدات تركيبية أكبر بجمع تلك الوحدات التي سبق تركيبها بدءا بالوحدات المعجمية (نفسه: ص: ٩٦).

العمليات التدريبية تنحصر في الفم والمطابقة والنقل، ثم تأتي عليه المنهجية في الصورة المنطقية والصوتية.

حركات الإعراب بعد ذلك تتجسد في صور سمات لها دور التصميم العام للنحو، إذ تحدد الرتبة السطحية لمكونات الجملة والمركب الحدي، وهذه السمات ذات طبيعة صرف- تركيبية لا دلالية مؤولة ومسوغة في الصوت، وتقوم برصد الخصائص السطحية للموضوعات، ومسوغة كذلك داخل التصميم الداخلي للنحو بكونها تحرك الحوسبة الخاصة بتوزيع المركبات الحديثة (الرحالي، ٢٠٠٣، ص: ١٩).

ومن ثم يقدم النحو التحويلي بناءً معماريا للجملة وللأطر المتغيرة داخل الجملة بسبب تحكم السمات الإعرابية في تحريكها، إذا تعلق بتوليد يأتي من الفعل أم الفاعل، إذ إن بناء الجملة وإحكام تصميمها سيعطي ثمينها فيما بعد، حيث تصبح تستجيب لشروط المقرئية، هذا التصميم النحوي للجملة ستصبح فيه الكلمات والأفعال مقولات وظيفية تخضع للرتبة التي تؤول دلاليا، وهذا الترتيب ليس خاضعا لعمليات الحوسبة أو علائق الحيز.

المكون الدلالي في المقولات الوظيفية مترجم في البناءات الفعلية من طريق تمظهرات السمات الإعرابية على هذه المقولات، غير أن الفعل سيصبح بعيدا في هذا الطرح، إذ إن السمات التي تتمكن عليه ليس لها أي تأويل، وكذلك رتبته سواء تقدم أو تأخر، فستظل المحركات الإعرابية التي ستنتبع وتتوسم في أشكال الرفع والنصب والجر في المقولات الوظيفية لا الموقعية (هذا ما نذهب إليه مخالفين في ذلك: الفهري، ١٩٨٥، ص: ١٠٦).

الواصف اللساني للتركييب اللغوية الذي معياره التحليل النحوي سيحتاج إلى معرفة نسق القواعد التي تجسدها:

١. المعجم.
٢. التركيب:
 - أ. المكون المركبي.
 - ب. المكون الوظيفي.
 - ج. المكون التحويلي.
٣. المركب الفونولوجي.
٤. المكون الدلالي/المنطقي.

ومن جهة أخرى، يجب استحضار قواعد هذه الأنساق ومبادئها وقيودها التي تُكوّن النحوية ومن جملة هذه الأنساق كما يوردها الفاسي الفهري (نفسه، ص: ٥٠):

١. نظرية العامل.
٢. نظرية الحالات الإعرابية.
٣. نظرية العُجْر الفاصل.
٤. نظرية الرابط الإحالي.
٥. نظرية المراقبة.

يعطينا الفاسي الفهري قراءة جديدة للتراث النحوي العربي في مؤلفاته، وأنه يعزو إليه أزمة منهج وادعاء علمية، وينفي كون اللغة العربية تحتاج إلى منهج خاص بها، وأن القوانين المستنبطة في كل اللغات تسري على اللغة العربية (الفهري، ١٩٨٥، ص: ٥٦).

ويقول كذلك: "أن الآلة الواصفة الموجودة عند القدماء ليس لها أي امتياز في وصف العربية، بل هي غير لائقة في كثير من الأحوال" (نفسه، ص: ٦١).

إن نظرية العامل عند القدامى ليست هي نظرية العامل في الدرس الحديث، ويقدم الفاسي الفهري بدائل في اللسانيات الحديثة تعتمد في وصفها وتحليلها النحوي قياساً يخالف النحوي التاريخي، من خلال نظرية الرتبة، وافترض قواعد تحكم التركيب اللغوي العربي، وتصلح في المكان والزمان على امتداداتها ومن ذلك:

١. الابتداء الخبري لا يخضع للربط أو الضاحية اليمنى بل إلى تععيد البؤرة أو الموضع والتقديم والاشتغال، "والتبئير عملية صورية يتم بمقتضاها نقل مقولة كبرى كالمركبات الاسمية أو الحرفية أو الوصفية" (نفسه، ص: ١١٤)، ومن ثم فالابتداء الذي نتحدث عنه يخالف المفهوم التقليدي، إذ يذكر في المقام نفسه قيود الجزيرية التي لا يمكن أن تنطبق فيها القاعدة، ومن ثم فكثير من المسائل بحاجة إلى مراجعة: "كأدوات الاستفهام والشرط والتخصيص ولا م الابتداء

وكم الخبرية والحروف الناسخة، والأسماء الموصوفة بالعامل المشغول وأدوات العرض" (نفسه، ص: ١١٦).

هذه بعض الأمثلة المحتاجة إلى المراجعة المنهجية تفترض قواعد للتفكير والتبئير والزحلقة والخفق، وهي مسائل ينعنها صاحبها بأنها مؤسسة تركيبيا ودلاليا وليست ذات قيمة وصفية فقط بل إنها تفسيرية كذلك. (نفسه، ص: ١٥٠).

المنهج الإعرابي والإجراء المنطقي في التحليل

بالإمكان الحديث عن لغة اللغة أو الكلام عن الكلام أو لغة لغة اللغة بمفهوم وصورية اللغة، انطلاقا من الجملة التي ستعد قضية حملية قابلة للحكم عليها بالصدق والكذب، ثم ننظر منطقيا فيها فنعتبر عنها جملة من الرموز المنطقية بوصف نسقي دلالي صوري بعيدا عن الذرائعية أو منطق التداولية الاجتماعية، ثم وصولا إلى الأبعاد التداولية بعد ذلك من طريق البرهان أو العلاقات المنطقية والحكم على التراكم الجملي بالصدق والكذب (التحقق الفعلي للقضية التي تحمل جملة من القضايا الشخصية الممكنة في الوجود وفي اللغة).

طرق التقعيد المنطقي هي التي ستصف الأنساق الصورية للتركيب في الجملة وما بعدها وكذا الآليات المنطقية التي تستخدم في اللغة المعطاة والمحققة وذلك بفهم البنية العامة للطريقة البيديهية التي تتجلى في مظهر "المسلمات" ويحكمها: الحدس الذي يركز إلى إعطائنا قواعد أساسية للبناء وسنعمد عليها لاستنباط القضايا المختلفة الأخرى للبناء اللغوي، يشترط في البناءات الأساسية أن تكون معطاة حدسيا كأسماء بعض الأعلام والأشياء والمفاهيم المجردة مثل: زيد، شجرة، حب... وغيرها، وأخرى خاضعة لإجراءات الاستنباط تتمثل في العلاقات البسيطة مثل المعطيات المتمثلة في الأصول القليديسية (نسبة إلى اقليدس) وهي ما تسمى بالمحمولات، مثل أن ننسب كُتَبَ إلى غير العاقل، إذ إن فعل الكتابة لا يحتاج إلى برهان عقلي، فهي دلالة تضمن، ويصنفها المناطق إلى المحمولات التالية: (عبد الرحمن، ١٩٨٣، ص: ١٢).

١. تحمل عنصرا واحدا: مثل الصفات: ناطق ويرمز لها ب: ك١، ل١.
 ٢. تحمل عنصرين: وهي العلاقات القائمة بين شخصين مثل: ضرب، وجد.
 ٣. تحمل ثلاثة عناصر: وهي العلاقات القائمة بين ثلاثة أشخاص مثل: أعطى.
 ٤. تحمل ن عنصرا: وهي العلاقات القائمة بين ن شخص.
- يعبر عن الأشخاص عن الكائنات المدركة حسياً وما شاكلها.

وفي مستوى آخر من الوصف والتحليل والتمثل المنطقي يتم فيه التجاوز، وذلك في مفهوم "الزمرة" مثلا، وذلك مثل: الاستعارات التي سنبرهن على حصولها وعلاقتها بما هو كائن وكيفية حصول ذلك.

تسمى الجملة اللغوية في منطق التحليل المنطقي قضية تتكون من:

الحروف الشخصية سواء أكانت متغيرة مثل: الضمائر أو ما يحل محل الثوابت كأسماء الأعلام، وهذه الحروف الشخصية متغيرة، أم ثابتة تُحمل بمجموعات (أفعال، لازمة أو متعدية لها قوة أحادية، ثنائية، ثلاثية، متصلة بالإضافة بالنعت وبالصفة وبالوصف الحالي بمتعلقات إجمالية أخرى في المستوى البسيط ثم صفات، أخبار عنها...)، وتربط تكون القضية بروابط منطقية مثل: الروابط الأحادية: مثل علاقات النفي والسلب، وروابط قضوية بين قضية وأخرى مثل: الوصل والفصل والاستلزام والتكافؤ والتباين والتساوي والشرط والتشراط والانتماء والاحتواء والتقاطع والتوازي، ويمكن إضافة إليها روابط الشرح والتفسير والتعليل والوصف (نعت، حال)، وفي شكل آخر من أشكال الوصف المنطقي للقضية الجمالية (الجملة البسيطة) توجد الأسوار (الكل، البعض).

"إذا كانت الحروف الهجائية تتركب فيما بينها لتألف منها الألفاظ ولتألف العبارات من الألفاظ، فكذلك الأمر بالنسبة للأبجدية المحمولية، فإن عناصرها بتوالي بعضها وراء بعض تُنشئ عن هذه المواالات كلمات أو عبارات أي متواليات، إلا أن قسما كبيرا من هذه المتواليات قد يكون معتل التركيب ولا تقبله لغتنا المحمولية، كما أن من ألفاظ اللسان ما هو مهمل، ومن الكلام ما فيه لحن، واعتلال التركيب اللغوي ينتج مثله عن إخلال بالقواعد النحوية" (عبد الرحمن، ١٩٨٣، ص: ١٤، ١٣). ومن ثم يصح لنا أن نتكلم عن:

١. الصحة أو الصدق والكذب أو عدم التحقق من الممكنات الوجودية.
 ٢. تكون السلسلة في الكلمة الواحدة (بين الصوتام وتأليفها للكلمة) أو بين السلاسل الصوتية المركبة إلى تألفها في حمل صفة فعل أو في توسيع نتحدث عنه منطقيا بالعمليات الداخلية التجميعية،
- إن هناك جملة من القواعد تحتكم إليها العمليات الداخلية التجميعية هي صلاحية بعض الانتسابات للقضايا الشخصية للمحمولات، وذلك ما تستوجهه جداول المنطق للقضايا.
- تركيب قضيتين ينتج عبارة، ومن ثم نبحت عن تحقق عبارة وذلك من خلال جمع قضيتين، وهذا الجمع قد يكون متحققاً (سليم التركيب) وغير متحقق (غير سليم التركيب)، إذ نبحت في عالم القضية الأساسية، مثل أن تكون القضية التالية غير متحققة. نبت محمد أو محققة مثل. كتب محمد، "ونلاحظ أن القاعدة الأولى تحدد العبارات المحمولية السليمة الأولى أو مجموعة العبارات البسيطة، وتسمى هذه القاعدة بقاعدة الابتداء" (نفسه، ص. ١٥).
- وهناك قاعدتان للتوليد هي حصيلة تركيب القضايا الأساسية الموصوفة سلفا بالسلامة أو عدمها أولاً، ثم الوصف الذي يأتي من خلال الروابط في تحقق المجموعة (تطبيق قوانين المجموعات مثل. الانتماء والاستلزام والاحتواء، والتبعض والتجزؤ أو التكتل في الكل).

وهناك قاعدة الختم، وهي التي تفترض إمكان تحقق مجموعات خارج المجموعات الكائنة بالفعل في عالم الوجود، وذلك بحصر المجموعات السليمة.

يقوم النسق الصوري بوصف القضايا التي تتولد نتيجة المسلمات التركيبية، فنتج مكونات أو مقولات نحوية، وتحديد النسق الصوري يتطلب استحضار ثلاث خطوات (الباهي، ٢٠٠٠، ص. ٢٤) هي:

١. الأبجدية: وتتألف من العناصر الأولى التي تتركب منها العبارات اللغوية، وتنتج عنها رموزاً مصنفة إلى متواليات مختلفة.
٢. قواعد التركيب: وتعمل على تحديد الكيفية التي يتم بواسطتها الاقتران بين مكونات الأبجدية للحصول على قضايا معينة، كما تقوم هذه القواعد بتمييز العبارات "سليمة التركيب" عن غيرها.
٣. قواعد الاستنتاج: وتتحدد في مجموعة من القواعد التي تمكننا من إنتاج قضايا صحيحة من قضايا أخرى صحيحة.

هناك قواعد ومسلمات نطلق منها في اشتقاق أي عبارة حمولية شئنا هي (عبد الرحمان، ١٩٨٣، ص. ١٧، ١٦).

$$ب \leftarrow ك ن + س + (٢س) + \dots + (س ن) \text{ مع } ن \leq ١$$

$$ب \leftarrow سا + ب$$

$$ب \leftarrow تا + ب$$

$$ب \leftarrow ب + * + ب$$

$$سد \leftarrow \{س، ع، ف، ص، \dots\}$$

$$كن \leftarrow \{ك، ل، م، ن، \dots\}$$

$$س \leftarrow \{س، سد\}$$

$$نا \leftarrow \{\sim\}$$

$$* \leftarrow \{\cap \equiv، \vee، \wedge\}$$

ومن ثم يمكن أن نشق أي عبارة في صورة تشجير، والتي تشتق من النحو التوليدي الموضوع.

من الممكن أيضاً صياغة القواعد الاستدلالية في التحويلات التي تجرى على العبارة الموصوفة، حيث نعتبر الأصل ونضيف ما قد جرى من تحويل في مستوى العبارة إلى التحليل المنطقي حتى نحسن الحكم على العبارة مثل. جاء الرجل، فالتاب الشخص "الرجل" يعمل

وصف النكرة الذي يسوره (الكل س)، ثم يسوره في الشق الثاني من التحليل المنطقي وصف التعريف المفيد للاستغراق يسوره (البعض س).

لا يكتفي التحليل المنطقي للعبارة في مستوياتها الأولية، بل في تفصيلاتها في رموز ومكمات، وذلك من خلال إخضاعها للقواعد التأويلية التي يتولى منطق المجموعات وصفها أي وصف العمليات الداخلية والخارجية وعمليات التبادل والتجميع، أي بتطبيق معايير الماصدية والمفهومية التي تتجاوز العالم الخارجي الذي يتكون من عالم الأفراد والأشخاص إلى عالم الإمكان ولا يتصف هذا فقط في التقابلات والتطبيقات الرياضية، بل سنتحدث عن وجود دوال رياضية، وتحدث عن عالم ممكن يخضع لمتغيرات كثيرة هي "س"، وتركيبات مختلفة جبرية هي عمليات الإضافة والاستغناء والعمليات التفاعلية المختلفة (مثل التأثر والتأثير المختلفة)، نرسم لها ب تا (س)، وسنستق منها مختلف الظروف التكافئية (Pecheux. M. 1969, pp 16-17-18) أو جانب التقابل الذي يتعدى الجملة البسيطة إلى موصوفات عددها علاقات جبرية هي المترجمات مثل التركيب التالي.

"الطالب الذي ألقى العرض، طالع كتابا ألفه الأستاذ"

إن دراسة القوانين الأساسية لعمليات الذهن التي هي مظهر ثانٍ للغة المنتج للدلائل اللسانية في صور كلامية تخضع فيما بعد لقوانين الجماعة اللغوية تسير في اتجاه تأليفي يخضع في بعض مظاهره للمحاجة أو نصوص مؤجلة القراءة، إن هذه القوانين تتألف في أشكال عمرانية يشبهها تشومسكي بشبكات تتعالق فيها الأدلة تعالقات أيونية فيزيائية فيسيولوجية تتمظهر في أنماط سطحية مادية فونولوجية تشكيلية بنمط فيزيقي بحث يخضع لقوانين الذرة ولنظام التفاعلات الكيميائية على حسب مذهب "راسل". هذا الغرض الذي تحاول النظريات المختلفة وبتنوع تشعباتها أن تثبته في ظروفات وقناعات بنوية، سيميائية، تداولية، . . . وغيرها.

ومن ثم كانت نظرتنا إلى أن الواسمات الإعرابية طرح لقضية المماحكات التي توازي الفرائض الطبيعية والاجتماعية، وعلى أساس أنها معطى لساني نظامي تؤسس كل معطيات الجماعة المتكلمة باللغة، فالناظر والمتفحص في هذه الظاهرة الفونولوجية التي صحبت اللغة العربية عبر الزمان هو ذاته الذي يعطي التأويل في الكميات الصوتية وطرائق بثها، وعلى أنها جذر وامتداد طبيعي في امتداد العربية عبر الزمان والعصور المختلفة.

نفترض أن متكلم العربية الأول قد طبعت القوانين الصوتية كلامه، فإذا أراد أن ينبه إلى قضية ويجعلها من العناية الفائقة مدّ ورفع صوته حيث يجعل من كلامه كلاما مرفوع الشأن، ومن ثم حُبب في الكلام هذا المد في الضغط على أواخر المواد المعجمية المجبرة من قبل والمبثوثة في إنجاز جديد وإخراج جديد لنقل واقعة أو حدث أو إخبار أي التعبير عن الموضوعات مجسدة في أجسام مادية أو فكرية جامدة إستاتية لتجعلها في صورة دينامية يتقبلها الإدراك في صورة تحليلية للتأليف أو في نسق برهاني يسمح بالقيام في تفسير التأليف والبنى التركيبية بمساعدة هذه الانطباعات الفونولوجية الواسمة للمادة المعجمية.

في جانب آخر نلاحظ الكمية الصوتية الضاغطة على المواد المعجمية المتمثلة في واسمات من طبيعة الحركات الإعرابية (الفتح والخفض) في مستوى أدنى من أهمية التركيز على المادة المعجمية، حيث تجعل الرابط بين هذه الكلمات والكلمة المحورية في علاقة أكثر ترابطاً بالمسند الذي هو المحمول المشحون بكمية معجمية يعمل على توزيعها في الكلمات المصاحبة وعلى المواضيع المحتملة، وهذا المسند هو ذاته الذي يربط المواضيع الأخرى بوسائط مضافة متعلقة تشرح الكيفية في صور مباشرة أو غير مباشرة وواصفة في جانب آخر، مجزأة في النعت والوصف، مميزة لطريقة توزيع المادة المعجمية الدينامية التي تعد علائق (أفعال، أوصاف، أخبار، أفعال مساعدة...).

خاتمة

من التعسف والاعتباط أن نتوقف في تحليلاتنا للتمثلات في النصوص والانطباعات المختلفة، على التوزيع الفونولوجي في الواسمات الإعرابية التي وضّحنا أنها أمر بديهي طبيعي في مدى استفادة الكلمات وحصولها على نصيبها من المادة المعجمية التي تأتي لها من المسند، بل إن هذا أمر مفروغ منه، إذ إن التحليل الإعرابي للقضايا التي تحمل الدلالات المختلفة للمعنى، هو الذي يفترض فيه عملية التأليف.

إن هذا التحليل للمتألفات الخطية (تعتبر النصوص والتراكيب اللغوية دوال تألفية) التي تتبني في مفهوم التحويليين إلى ركائز المنطق الرياضي، ينبغي في الوقت ذاته أن يستند إلى منطق الاستدلال الرياضي في الاعتراف بالأسس التالية.

١. التسليم المعجمي للمعطى الأول والحدسي أو المعارف القبلية للمكونات والمقولات.
٢. افتراض منطلق للتأليف الفونولوجي للمعطيات المعجمية.
٣. تحديد النواة والمحور مثل الفعل في التركيب الفعلي والخبر في التركيب الاسمي.
٤. قوانين التركيب التي تخضع للمنطق الرياضي.
٥. إضافة التأويلات المنطقية الأخرى والمفترضة في التركيب مثلاً "ال"، التي تفيد الاستغراق، وتمييزها من غيرها
٦. التفسير السياقي للمقامات، وقوانينه، إذ إن اللسان يخضع لمعطيات وقوانين وأنظمة السياقات المختلفة كالنفسية، ومن ثم كان النحويون على حق حينما أسندوا عامل الأثر إلى المتكلم نفسه، فهو حين يكون في مقام مدح أو ذم أو أراد التنبيه على قضية معينة رفع أو نصب أو خفض، وهذا ما نريد أن ننبه إليه مثل النصب على الاختصاص، ومراعاة الأحوال الاجتماعية كأن يحقر المتكلم من الموضوعات والوقائع وعالم الأشياء والممكنات أو عالم الأشخاص، فيستغني عن الرفع من شأنه وخفض ذلك، أو مراعاة الأحوال العاطفية والثقافية وأمثلتها في النحو كثيرة.

٧. النظر في معطيات الأسلوبيات البنوية والأسلوبيات السياقية في تكوين العبارة التي هي في مفهومها قضية من المكونات القسوية للنصوص.

نتكلم في الإعراب باعتباره منهجا هيرمونيقيا، يستهدف الدلالة في تمثالاتها المختلفة في أسلوب برهاني استدلالي، يبحث في كيفية بناء الحجة مثلا، ويبحث في العلائق الكائنة والممكنة في نمط العلائق بين الأشياء والعلاقات بين الوقائع في أسلوب افتحاص الشروط المنهجية والمنطقية كذلك. ويعرب ويبين هذه العلائق ويفسرها بلاغيا تركيبيا دلاليا ومعنويا ومعجميا وسياقيا في أسلوب جدلي أو مقارن، وي طرح في نقاش منهجي حول الإجراءات الداخلية للفكر الذي يعمل على تشكيل المادة اللغوية في نصوص محملة بايديولوجيات مختلفة.

التحقق الأيقوني والتقرير للواسمات الإعرابية هو أول مظهر يستدعي منا أن نجعل في التركيب التالي مثلا. هرب محمد أن محمد = هارب لا إنسانا يتصف بصفات أخرى مثلا.

والتحقق الأيقوني للمتحققات الذهنية في الإحالات للمواضيع وإبرازها هي العمليات البسيطة والتمظهرات الأكثر بساطة وأكثر تقريرا لعمليات الذهن في إعزاز الرفع للفاعل والمبتدأ أو الخبر وغيرها، مما يجعل من العربية أكثر اللغات امتدادا عبر التاريخ وهو ما ينم عن عبقريتها، بل إنها يسيره التعلم لدى مختلف الأمم نظرا لأنها تحتوي على معطيات الطبيعة في طرائق تمثالاتها لموضوعاتها المختلفة، بابتعادها عن السمات الاعتباطية للأصوات التي تتوجه إلى الحواس ومنها حاسة السمع التي تستجيب لطبقات الصوت في شدته وطابعه وارتفاعه.

إننا بصدد توزيعي كمي للمادة المعجمية منقحة وموسومة بظواهر فونولوجية 'أصرف- تركيبية) تحتكم إلى قوانين وعلاقات المنطق في الوصف والنظم من جهة ومن جهة أخرى إلى سياقات خارج السياقات النصية التي تتجسد في ظواهر المسكوكات اللغوية (L'expression idiomatique) كالمتلازمات المتكلمة لا المائعة.

السؤال الذي يطرح كيف يمكننا أن نشق المعنى من هذه المتلازمات اللسانية، هل نكتفي بالتسذج الإعرابي كما نُنظر إليه، أم أننا سننظر إليه ككتلة واحدة توازي الكلمات، ومن هنا سننظر عن وظائف التراكيب بإسقاطاتها الوظائفية أي طروحات الذرائعية.

ما يعاب على النظرية التحليلية البرهانية أنها ركزت على الجمل القسوية التي يصدق أن يُحكم عليها بالصدق والكذب، بينما هناك كثير من الجمل الإنشائية التي لا يصدق عليها الحكم، ومن ثم يسوغ لنا القول بأنظمة السياقات التي تطبع أحوالها حال القضية (الجمل الإخبارية) كأن تكون في مقامات الاستفهام والتمني وغيرها، ومن ثم يجب أن ندعم التحليلات الداخلية للنصوص بقوانين المنطق التي تحكم السياقات الخارجية للنصوص.

وخلص القول أن الإعراب عمل تكاملي يستخدم قوانين المنطق في استنتاج الدلالة في القضايا والجمل والتراكيب المختلفة، مستندا في ذلك على المعطيات القواعدية النحوية والظروف المختلفة للخطاب، إضافة إلى ذلك فهو فلسفة عربية أصيلة تتعدى النظر في

الواسمات والآثار التي يتركها العامل بمفهوم النحويين القدامى لا اللسانيين إلى النظر في المادة الدلالية المنتجة وطريقة الإنتاج ومنطق الدلائل.

المصادر، والمراجع العربية والأجنبية

- ابن جني. (د.ت). الخصائص. تحقيق: محمد علي النجار. المكتبة العصرية. بيروت.
- ابن منظور. (د.ت). لسان العرب. دار صادر. بيروت.
- ابن هشام، الأنصاري. (١٩٨١). الإعراب عن قواعد الإعراب. تح: علي فوده نيل. نشر عمادة شؤون المكتبات. جامعة الرياض.
- ابن هشام، الأنصاري. (د.ت). شرح شذور الذهب. الطبعة التجارية الكبرى. بيروت.
- ابن هشام، الأنصاري. (١٩٩١). مغني اللبيب. تحقيق: حنا الفاخوري. ط١. دار الجيل. بيروت.
- ابن هشام، الأنصاري. (د.ت). مغني اللبيب عن كتب الأعراب. دار إحياء الكتب. مصر.
- ابن يعيش. (د.ت). شرح المفصل. المطبعة المنيرية. مصر.
- الأشموني. (د.ت). شرح الأشموني على ألفية ابن مالك. دار إحياء الكتب العربية. القاهرة.
- الأمير، محمد الشيخ. (١٣١٧هـ). حاشية الأمير على هامش مغني اللبيب. ط١. دار إحياء الكتب العربية. القاهرة.
- الأندلسي، أبو حيان. (د.ت). البحر المحيط. مكتبة ومطابع النصر الحديثة. الرياض.
- الباهي، حسان. (٢٠٠٢). اللغة والمنطق - بحث في المفارقات. ط١. دار الأمان والمركز الثقافي العربي.
- الجرجاني، عبد القاهر. (١٣٥٧هـ). دلائل الإعجاز. دار مصر. مصر.
- الخولي، محمد علي. (١٩٨١). القواعد التحويلية للغة العربية. دار المريخ. الرياض.
- الرحالي، محمد. (٢٠٠٣). تركيب اللغة العربية - مقارنة نظرية جديدة. ط١. توبقال للنشر. الدار البيضاء. المغرب.
- الرمالي، ممدوح عبد الرحمن. (١٩٩٦). العربية والوظائف النحوية. دار المعرفة الجامعية. الإسكندرية.

- الزمخشري. (١٩٥٢). الكشاف. مطبعة الهيئة المصرية العامة للكتاب. القاهرة.
- الزمخشري. (د.ت). المفصل في علم العربية. ط٢. دار الجيل. بيروت.
- السامرائي. إبراهيم. (١٩٦٦). الفعل زمانه وأبنيته. مطبعة العاني. بغداد.
- السكاكي. (د.ت). مفتاح العلوم. دار الكتب العلمية. بيروت.
- السيوطي، جلال الدين. (١٣١٧هـ). الأشباه والنظائر. – حيدر آباد.
- السيوطي، جلال الدين. (٢٠٠٦). الاقتراح في علم أصول النحو. دار المعرفة الجامعية الإسكندرية.
- الصبان. (٢٠٠٤). حاشية الصبان على شرح الأشموني على الألفية. تح: عبد الحميد الهنداوي. ط١. المكتبة العصرية. بيروت.
- الصبان. (١٩٣٩). حاشية الصبان على شرح الأشموني على الألفية. تح: محيي الدين عبد الحميد. ط١. طبعة عيسى البابي. القاهرة.
- الطبرسي، أبو علي الفضل بن الحسين. (د.ت). مجمع البيان في تفسير القرآن. دار مكتبة الحياة. بيروت.
- الفهري، عبد القادر الفاسي. (١٩٨٥). اللسانيات واللغة العربية. ط١. منشورات عويدات وتوبقال. المغرب.
- الموسى، نهاد. (١٩٨٧). نظرية النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث. ط٢. نشر دار البشير. عمان. الأردن.
- أنيس، إبراهيم. (١٩٥١). من أسرار اللغة. نشر مكتبة الأنجلو المصرية ومطبعة البيان العربي. القاهرة.
- بلطة جي، توفيق بن عمر. (١٩٩٩). كيف نتعلم الإعراب. دار الفكر. دمشق.
- تشومسكي، نووم. (٢٠٠٥). آفاق جديدة في دراسة اللغة والذهن. ترجمة: حمزة بن قبلان المزيني. ط١. المجلس الأعلى للثقافة. القاهرة.
- تشومسكي، نووم. (١٩٩٣). المعرفة اللغوية طبيعتها وأصولها. ترجمة وتعليق وتقديم: محمد منير. ط١. دار الفكر العربي. القاهرة.
- حسان. تمام. (١٩٨٩). الأصول. دار الثقافة. الدار البيضاء. المغرب.
- حسن. عباس، (١٩٦٢). النحو الوافي. دار المعارف. القاهرة.

- عبد الرحمن، طه. (١٩٨٣). المنطق والنحو السوري. ط١. دار الطليعة. بيروت.
- سيبويه. (١٩٧٧). الكتاب. تح: عبد السلام هارون. ط١. الهيئة المصرية العامة للكتاب. القاهرة.
- ياقوت، أحمد سليمان. (٢٠٠٣). ظاهرة الإعراب في النحو العربي وتطبيقاتها في القرآن الكريم. دار المعرفة الجامعية. القاهرة.
- New Webster's Dictionary.(1992). New York.
- Peucheu, M.(1969). L'analyse automatique du discours: Dunonld. Paris .

